

المجتمع المدني صيغة جديدة في تجاوز الدولة القطرية

محمد الحوراني*

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح أن المجتمع المدني الآخذ بالتطور التدريجي والتصاعد مع تراجع دور الدولة وقدرتها على إشباع حاجات الأفراد المستجدة في المجتمع العربي، من شأنه أن يعمل على تجاوز الدولة القطرية عن طريق " الشبكة المدنية" التي تربط بين البنى والمؤسسات المدنية العربية، إذ يمكن أن تمثل طريقاً فريداً لالتقاء الجماهير العربية خارج الدوائر المغلقة التي ترسمها حدود الدولة القطرية. يظهر أن المجتمع المدني يتحرك عربياً عن طريق شبكته التجاوزية، ويعمل على إعادة إنتاج خطوط الاتصال والتواصل بين الجماهير العربية، ويكرس قيم الولاء والانتماء العام، كما يعيد تشكيل الحس العربي العام المشترك والهوية العربية، وبذلك يقدم المرتكزات الضرورية للوحدة الاجتماعية التي تمثل ركيزة أساسية للوحدة العربية السياسية.

Abstract

This study aims to illustrate that the civil society, which is gradually developing and growing as the state role and its capability to satisfy the needs of individuals in the Arab society are declining, could over pass the regional state through a "Civil Network" that links the Arab civil structures and institutions to each other, as this could be the only way for the Arab masses, to meet outside the closed circles that have been demarcated by the regional state boundaries.

It seems that the civil society moves on, across a network of overtaking and acting to reproduce lines of communication and contacts between the Arab masses, and to embody the values of loyalty and affiliation. It also reshapes the Arab common sense and the Arab identity and therefore it presents the fundamentals necessary for the social unity that forms the main pillar of Arab political unity.

* قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة مؤتة، الأردن

تاريخ قبول البحث: ١٣ / ١٠ / ٢٠٠٢.

تاريخ استلام البحث: ٢٧ / ٣ / ٢٠٠٢.

مقدمة:

تمثل الدولة القطرية العربية، إحدى الحقائق الكاملة في الواقع السياسي - الاجتماعي الموضوعي للمجتمع العربي، ولذلك لا يمكن تجاوزها في التحليلات الشمولية العربية. وأكثر من أي وقت مضى، فإن الدولة العربية - كما يبدو في مجريات الأحداث الواقعية - في الطريق إلى مزيد من التفتت والتجزئة (١) وتكلس الحدود ووضوح معالمها، زيادة على تضخم الذات القطرية.

وبموجب هذه الحقيقة القائمة، فإن الشرق الأوسط "كما يرد في بعض التحليلات هو موطن المجتمعات المتعددة الفسيفسائية، فقد أثبتت الدولة القطرية فشلها" (٢) ونتيجة للفشل "المعمم" (٣) الذي تمتاز به الدولة فإن متابعة موقف الأدبيات المعاصرة حولها تكشف عن حالة الاستياء والأزمة الراهنة من خلال نعوت وأوصاف ذات تضمينات سلبية في جوف القطرية، ومثال ذلك: "الدولة التسلطية، الدولة التابعة، دولة ما بعد الاستعمار، الدولة الريعانية، الدولة الرخوة، الدولة الكوربراتية، ودولة المحابرات" (٤).

لقد عادت الكتابات حول الدولة إلى الظهور من جديد بعد منتصف السبعينيات، وقد تزايدت وتضاعفت في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي بعد أن تراجعت المدرسة السلوكية في التحليلات السياسية (٥)، وما يلاحظ، فإن هذه المحاولات والكتابات حول الدولة القطرية يتم طرحها وتقديمها باستمرار كإشكالية وصمامات اختناق في الواقع العربي؛ مع تضمين آمنيات الاتفاق المشترك، والاندماج والتوحد العربي، ولكن مع ذلك، فإن الطروحات المختلفة لتجاوز القطرية بدت في ظاهرها وجوهرها - غالباً - متعالية على المجتمع، أي تركز بشكل مطلق ومن منظور سياسي فوقى على دور النخب السياسية والطبقات الحاكمة مع التجاهل الصريح لموقف الشعب وديناميات التفاعل بين الجماهير العربية.

وربما تُعبّر مثل هذه الطروحات والكتابات عن نوع من الإسقاط السياسي والاجتماعي، فقد ألفت النخب الثقافية والأكاديمية حالة اغتراب الشعب وعزلته وانفصاله عن مجريات الأحداث من حوله، وبعده عن مواقع اتخاذ القرار فيما يتعلق بشؤون حياته ومصيره، وبسبب هذه الألفة فقد أسقطت "الطروحات التجاوزية" (٦) الشعوب من حساباتها ونظرت إلى تجاوز القطرية باعتبارها صورة ترسم معالمها من الأعلى وليس من الأسفل (٧).

إن المنظور السياسي المتعالي - الذي يشدد على وحدة واتفاق الحكام والنخب السياسية -، قِلاً ما يعكس بالفعل المصالح المتعددة للأطراف الاجتماعية المختلفة، ولذلك فإن المنظور السوسيولوجي - الأفقي - يبدو ثرياً في تركيزه، وبشكل أساسي على الوحدة الاجتماعية التي تمثل مقدمة وقاعدة ضرورية "للوحد

السياسية الحقيقية" (٨) وكما يؤكد غرامشي بهذا الخصوص "إن التغير الاجتماعي لا يفرض بحال من الأحوال من سلطة مركزية أعلى" (٩).

ومع تكلس حدودها ووضوح معالمها عملت الدولة القطرية على تقطيع خطوط الاتصال والتواصل بين العرب، وهدم البنية الكامنة للعلاقات الاجتماعية والنسيج الاجتماعي العام ، وهذا ما دعى إلى بروز واستعلاء الخاص القطري، إلى جانب اضمحلال العالم العربي وضموره، مما أضعف الحس العربي العام المشترك ، وضعف أفق الولاء والانتماء العربي العام، ولقد تبلورت النتيجة النهائية في تمزيق الهوية العربية بأبعادها المختلفة . وبدأت المظاهر الصريحة لهذه الأزمة الراهنة في عدم قدرة العرب على العمل المشترك أو التنسيق والتعاون، أو الاتفاق حتى في مستويات النخبة.

ولذلك فإن غياب المجتمع السياسي الحقيقي ، ومن ثم ضعف المجتمع المدني يفسر التمرکز الشديد للسلطة في الكيانات القطرية العربية ممثلة بنظمها الساسية ، فمثلاً، تظهر المؤسسة الرسمية الشكلية للعلاقات الاقتصادية والمشاركات الثقافية على مستوى الجامعة العربية، وبذات الوقت تبرز تناقضات واضحة في مصالح الأنظمة السياسية واختلاف توجهاتها وارتباطاتها عربياً وخارجياً مما يعمق حالة الانفصال العربية والابتعاد عن الاتفاق.

ومن هنا ، تبرز أهمية الدراسة الراهنة ، فهي تقدم المجتمع المدني، كآلية تعيد غزل خطوط الاتصال والتواصل وحياتها، وتعمل على إعادة إنتاج "الاجتماعية" العربية بمستوياتها وأبعادها المختلفة، عن طريق المد الأفقي للمجتمع المدني الآخذ بالتوسع والانتشار، إن الدراسة الراهنة تشدد على الوحدة الاجتماعية كمقدمة ومطلب أساسي للوحدة العربية ، وبذلك تضع الجماهير العربية ونخبها في قلب الأحداث وموقع الإرادة الموجهة نحو المصير.

إن معظم الدراسات السابقة التي تناولت المجتمع المدني ، عملت على وضعه في مواجهة الدولة أو تركزت في إطار علاقته بالعملية الديمقراطية أو حاولت تأصيله مفاهيمياً ورصد ضوابطه العلمية والعملية (١٠)، وهذا الطابع السياسي المفاهيمي محتوى الأدبيات حول المجتمع المدني ، يوفر مبرراً مركزياً لمحاولة التشديد على مقولة المجتمع المدني "الاجتماعي"، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية النسق السياسي ونخبة في صياغة الواقع وتشكيله.

ولكن ، كما يقال : "إن المجتمع المدني اليوم بمثابة الكلمة السحرية التي حالما تقال ، حتى تنفتح مغارة علي بابا على مكنوناتها" (١١)، وهو يستخدم في الخطاب الأكاديمي الثقافي العربي كانعكاس للواقع السياسي الاجتماعي ، لذلك يستخدم كمبشر بأمل جديد أو مفتاح واقع جديد تتحقق فيه الحرية والعدالة والديمقراطية، وهنا لابد من التأكيد على وجهة نظر جيليان شويلدر التي توضح : "إن المجتمع

المدني لا يوجد في الحقيقة في أي مكان فهو فكرة مجردة ليس إلا، وبنية نظرية فقط، وبناءً على ذلك فإنه يجب النظر إليه على أنه أداء لتسهيل التحليل لا كظاهرة فعلية جذرية بالتسجيل والتحليل" (١٢).

يمكن التعامل مع المجتمع المدني كأداة تحليل ووسيلة تيسر عملية فهم البني الاجتماعية والسياسية والعلاقة بين الدولة والمجتمع من الناحية الفعلية، وإذا كان المجتمع المدني على مستوى الممارسة الخطائية والإعلامية يعكس: "تضخم إيديولوجيات تعبر عن الرغبة لا عن الواقع المادي" (١٣) كما يرد في كثير من الدراسات، إلا أن دراسة المجتمع المدني العربي وديناميات الحياة الاجتماعية السياسية توضح - كما تبادل شويلدر - "أن المواطنين في أرجاء المنطقة كافة يسعون بنشاط إلى عمليات سياسية أكثر شمولية ومشاركة، إنهم كغيرهم من الناس في العالم قاطبة يرغبون في أن يكون لهم رأي في الكيفية التي يجري حكمهم بها".

الطروحة الأساسية التي تدور حولها الدراسة تزعم أن المجتمع المدني العربي الناشئ آخذ بالتطور والتعاقد التدريجي كشريك شرعي للدولة القطرية العربية - ممثلة بأنظمتها السياسية - بعد أن فشلت في مستويات مختلفة، إن هذا المجتمع يمكن أن يتجاوز حدود الدويلات القطرية عبر "الشبكة المدنية" التي يحيكها بتفاعلاته في المجال العربي العام، وذلك لأن المجتمع المدني يحمل مقومات وخصائص أصيلة في بنيته تجعل من توجهاته "عبر قطرية".

يُعد النسيج الاجتماعي الذي يحيكه المجتمع المدني، مقدمة اجتماعية هامة لإعادة إنتاج القاعدة الاجتماعية العربية التي تنتج ضمن جدها وتفاعلاتها الحس العربي العام المشترك وتوسع أفق الولاء والانتماء العام وتعيد تشكيل صورة الهوية العربية.

وقد جاءت الدراسة في ثلاثة مباحث أساسية هي: المبحث الأول: يعرض لإشكالية الدولة القطرية وحالة الاحتناق والانكفاء على الذات التي تعيشها، كما يعرض لتعثرها وتقهر شرعيتها، الأمر الذي وضع أرضية مواتية لبروز المجتمع المدني ونموه كشريك شرعي للدولة في الإدارة الجزئية للمجتمع، والمبحث الثاني: يوضح الفكرة الجوهرية في الدراسة والمتمثلة في "معنى التجاوز" في سياق التكتلات والدوائر القطرية كفكرة جديدة ذات دلالة سوسيولوجية في الوحدة العربية، المبحث الثالث: يظهر المقومات والخصائص الأساسية في بنية المجتمع المدني والتي تجعل منه "تجاوزي" أو "عبر قطري".

المبحث الأول

تعثر الدولة: المجتمع المدني كشريك شرعي

يمكن تحليل العلاقة بين تعثر الدولة القطرية وانبثاق المجتمع المدني فيها، من وجهة نظر تبادلية مع الأخذ بعين الاعتبار سياقات القوة المتأصلة في عملية التبادل، ومثل هذا التحليل يعكس عملية فهم الدولة التي لا تتحقق إلا من خلال حالتها الموضوعية وعلاقتها بالمجتمع الذي تسوده.

وهنا، تجدر الاستعانة بمفهوم "اللاتوازن" كأداة تحليلية في نظرية التبادل والقوة (١٥)، ويتضمن أن القوة كعلاقة تبادلية تنطوي دائماً على حالة "تفاضل" تدفع أحد أطراف العلاقة ليحقق منها أكثر من الآخر الذي لا يفقد نصيبه كلياً، من هذا المنظور تبدو حالة التفاضل في قبضة الدولة، مما يضعها في موقع يوفر لها فرصة توجيه علاقتها التبادلية مع المجتمع، ومن ثم، فإذا كانت الدولة تسود المجتمع سيادة "سيّدية" - لا ديمقراطية - فإنها قد تستأثر بالنصيب الأكبر وتقي المجتمع لخدمة ديمومتها وبقاء سيادتها، أما إذا كانت الدولة تسود المجتمع سيادة "سياسية" - ديمقراطية - فإنها توفر للمجتمع فرص النهوض والارتقاء وتعمل لبقائه في حالة صحية مقبولة بأقل تقدير.

ثمة ما يستحق التوضيح بداية، في حين أن المجتمع المدني أخذ بالنمو والتصاعد مع نمو الدولة "السياسية" التي أخذت بالانفتاح وازدياد قوتها الذاتية التي تأصلت إلى حد كبير في التبادلية الديمقراطية، فإن نقيض ذلك قد تحقق في المجتمع العربي، لقد بدأ المجتمع المدني بالانثاق الحقيقي والظهور المستزايد مع ضعف الدولة القطرية وعدم قدرتها على الإيفاء باحتياجات المجتمع المستجدة أو حتى حل المشكلات التي تعترض طريقها وربما تمس شرعيتها، وذلك نتيجة للتطورات التي شهدتها في إطار علاقة تبادلية غير عادلة مع مجتمعتها.

لقد تكرست هذه الحالة عندما لم تتصدى مجتمعات العالم الأول لبناء المؤسسات الخدمية والإنتاجية و لكن انشغلت باستمرار في بناء مؤسساتها السيادية (الجيش، والشرطة، والقضاء، والنقد، والجمارك) وتركت ما دون ذلك للمجتمع المدني "الفضاء الأهلي والخاص" ولكن مع ذلك قد تدخل الدولة هنك إلى المجالات الخدمية والإنتاجية على سبيل الاستثناء وعادة بعد مطالبات الرأي العام (١٦).

في المقابل خاضت الدولة القطرية العربية في مجال بناء المؤسسات الخدمية والإنتاجية تجربة طويلة لا تقل عن قوتها الكامنة كلما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، وليس حسب ضغوطات الرأي العام عليها لتفعل ذلك، إن السيطرة على المؤسسات الخدمية والإنتاجية تمثل في الغالب إحدى وسائل الضبط والتحكم في حركة المجتمع بشكل عام، والمجتمع المدني بشكل خاص، الأمر الذي أدى إلى تقلص هامش استقلاليتها عن الدولة، وهذا ما يفسر إلى حد كبير إقبال الدولة القطرية العربية على التوسع في إنشاء المؤسسات التي عرفت أصلاً كواجهات أساسية للمجتمع المدني (١٧).

وربما دفع الخوف المتأزم والقلق إلى مزيد من تحكم الدولة عن طريق الحيابة الخدمية والإنتاجية، مما وفر لها مزيداً من القوة في تبادليتها مع المجتمع بموجب قاعدة، أن من يمتلك الخدمات والمنافع التي يحتاجها الآخرون يستطيع أن يمارس قوته عليهم، ولكن حيابة القوة القائمة على حيابة المؤسسات الخدمية والإنتاجية قد دفع الدولة فيما بعد إلى حالة ضعف واستكانة، لقد حملت الدولة عبئاً إضافياً أثقل كاهلها

في فترة تفاعلها مع المجتمع، الأمر الذي زاد من حدة تعثرها وفشلها وتحملها مسؤوليات مستوى الإشباع والتحقيق المتناقص لدى المجتمع.

انتهت الدولة القطرية إلى مسارات اختناق مختلفة تعكس باستمرار إخفاقاتها التبادلية مع المجتمع ومن ذلك: فشل الدولة القطرية في مواجهة القضايا العربية المشتركة وعلى رأسها القضية الفلسطينية، كما عجزت عن مواجهة الإرادة الدولية وفشلت في مواجهة ما اندفعت إليه بعض الأقطار العربية في الحروب والتراعات مع غير العرب، وفشلت في معظم مجالات العمل العربي المشترك على صعيد اجتماعي وسياسي واقتصادي وعسكري، وعلى صعيد قطري، فقد بدى فشل الدولة القطرية في تراكم الدين الخارجي بالنسبة لبعض الأقطار وبعبث الثروة النفطية بالنسبة لأقطار أخرى، مما أدى إلى مزيد من التبعية السياسية والعسكرية والثقافية (١٨).

وتبدو مؤشرات ذلك في قطاعات مختلفة، فعلى الصعيد الاقتصادي يلاحظ أن معدل إنتاجية العمل في المنطقة العربية انخفض من ٣٢% عام ١٩٧٠ إلى ٢٤%، و ١٩٨٠ إلى ١٩% عام ١٩٩٠، كما زادت مديونية البلدان العربية، حيث فاقت ٢٢٠ مليار دولار عام ١٩٩٥ بما فيها ديون العراق، كما زادت التبعية الغذائية، إذ كانت نسبة الاكتفاء الذاتي تساوي ٧٠% في الفترة ما بين ١٩٦٩-١٩٧١، أصبحت ٥٢% في الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠، وعلى الصعيد الاجتماعي تدهور الوضع بقوة فيشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية إلى أن ٧٣ مليون عربي يعيشون تحت خط الفقر ويعاني أكثر من عشرة ملايين منهم نقص التغذية ويقدر معدل البطالة في العديد من البلدان العربية بين ١٥ و ٢٠ بالمائة وعلى الصعيد السياسي تم تعزيز الإجراءات الأمنية وضاق هامش الحرية والمبادرة.

وتتصاعد حالة الاختناق القطرية: "باستمرار الفساد السياسي والإداري والذي يتمثل في العلاقة المشبوهة بين السلطة والمال باستخدام المال العام في تحقيق أغراض خاصة وغياب أجهزة الرقابة والمساءلة المحاسبية وعدم الالتزام بمبدأ الشفافية في إدارة سياساتها الداخلية وبخاصة في مجال الاقتصاد والمال" (١٩). ومن أمثلة الفساد مشاركة النخب في مكاسب التهريب التصديري لبضائع رخيصة في الداخل، واستلام عمولات لاستيراد تجهيزات سيئة أو سلع فاسدة، وتحقيق مكاسب من تسريب بضائع ينتجها القطاع العام أو القطاع الخاص لبيعها أعلى من سعرها الرسمي، والاستيلاء على الإنفاقات الوهمية بشراء لوازم إدارية أو تنفيذ مشاريع أو تعيين قوة عمل على الورق.

إن المواقف المتكررة لفشل الدولة القطرية عملت على ترسيخ "انطباعات سلبية" في العلاقة التبادلية مع المجتمع، وذلك بسبب "تراكم خبرات التعثر والفشل، إذا إنه بعد مضي عدة عقود من الاستقلال لم تحقق

الدولة القطرية الآمال والطموحات الكبرى لشعوبها والمتمثلة في التنمية الاقتصادية والعدل الاجتماعي والديمقراطية السياسية والوحدة العربية والأصالة الحضارية وحماية الاستقلال الوطني" (٢٠).

تتكسر حالات الفشل السابقة بتعزيز الضغوطات الواسعة التي تمارسها مؤسسات الإقراض الدولي على معظم الدول العربية من أجل اعتماد إجراءات وتدابير التعديل الهيكلي والانفتاح والخصخصة ولبرلة الاقتصاد، والتجارة بشكل العام، وهي ضغوطات - كما يؤكد جميل هلال - "تجد مسوغاتها في مشكلات القطاع العام والعجز في ميزان المدفوعات وتفاقم مشكلات التضخم والبطالة وتراجع مستويات المعيشة" (٢١). ويوضح توفيق المديني: أنه في ظل تلك الضغوطات: "وقعت الدول العربية في أزمت خائفة تحمل الطبقات الشعبية إسقاطاتها السلبية والمدمرة، في ظل توزيع غير عادل للدخل القومي والإنفاق المتزايد على التسليح وانخفاض شديد في معدلات الإنتاج وعدم اهتمام أنظمة الحكم العربية بالمشاركة السياسية وتدهور الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان..." (٢٢).

وعلى المستوى الدينامي - العملي للمظاهر، يبدو أن "المواطنين العرب لم يمارسوا بعد قوتهم كمواطنين ولم يشاركوا بعد في صنع القرار أو اتخاذه، وهم في أحسن الأحوال مسموح لهم بممارسة ديمقراطية التعبير محرومون من ديمقراطية التغيير، ولذلك لا تحتاج الحكومة العربية عادة لموافقة مواطنيها لا قبل ولا بعد اتخاذ القرار..." (٢٣). ولكن غياب الديمقراطية لم يكن مجدداً على الإطلاق، فقد دعا ذلك إلى ضمور القسوة الجماهيرية للدولة، وتراجع قدرتها التمثيلية بصورة تكاد تدعو إلى الخوف من مصير مجهول (٢٤).

إن بعض ظروف علاقة القوة تتطلب من صاحب القوة أن يتنازل عن قليل أو كثير من قوته ومصالحه في سبيل الحفاظ على بقائه في موقع القوة، وهذه الاستراتيجية تتطلب الحذر والمراقبة المستمرة لرود فعل الخاضعين، ومن هنا فإن حالة الضغط المتزايدة التي تعيشها الشعوب العربية في تبادلها مع دولها تتطلب قدراً من تنازل الدولة، وإن لم يحدث ذلك، فإن الغضب والكبت المتراكم بسرعة عالية قد يصل إلى حدوده النهائية قبل أن تعمل الدولة على تفرغه.

إن سياق الحياة العربية المعاصر يكشف، عن ارتفاع غير مسبوق في توقعات الأفراد نحو محتوى الحياة العامة ومستويات المعيشة والرفاه، ويمثل التعليم وزيادة الانفتاح والاتصال والتواصل والحدثة عوامل أساسية في ذلك، ولكن التوقعات المتصاعدة تتعارض مع الأفق المحدود للواقع العملي الذي يقدم مستويات متدنية من التحقيق تعيش جانب التوقعات الآخذة بالنمو والتصاعد. وهذا التعارض - كما يجادل هـوز ودوس - : مسؤول بدرجة أساسية عن ظهور فجوة الحرمان وانثاق مشاعر الاستياء والكراهية والعداء وبالتالي تحويلها إلى مسارات عملية على شكل عنف شعبي (٢٥).

وفي ظل ظروف الاستياء والإحباط وتناقض مستويات الإشباع ، اضطرت الدولة كارهة مع الضمان بعدم مساس مصالحها الاستراتيجية إلى التنازل عن هامش ضئيل من مساحة التدخل للجهود الشعبية وحركة المجتمع السفلية باتجاه إشباع حاجاته عن طريق العمل الطوعي المستقل عن الدولة، إن حركة المجتمع الطوعي من أجل تقديم الخدمات وإشباع الحاجات بدأت تكشف طريقاً لظهور المجتمع المدني، باعتباره مظهراً أولاً من تنازلات القوة المطلقة التي تحتكرها النخب السياسية.

لكن ينبغي الحذر من المبالغة في قدر تنازلات الدولة القطرية ، لقد ضمنت الدولة ممثلة بنخبها السياسية. بكل تأكيد أن المجتمع المدني الناشئ لن يتدخل بفعالية في العملية السياسية، وقد تكرست الضمانات من خلال التدخل الدائم ومحاولات الصياغة والتوجيه المستمرة ، وما يلاحظ أن المجتمع المدني قد استجاب لذلك طالما هي تساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية المادية وتقدم الخدمات وكل ما هو في صلب العمل المدني ، وليس ذلك فحسب ، بل أصبح المجتمع المدني يضغط على الدولة القطرية مطالباً بمزيد من هذه التوجيهات والتدخلات وكانت الدولة ترحب بهذه المطالب باستمرار.

ولذلك فإن كتابات كثيرة تصف العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في العالم العربي بأنها " مباراة صفرية" - بمعنى أن الدولة تكسب بشكل مطلق، في حين لا يكتسب المجتمع المدني أي شيء فهو ضعيف والدولة قوية وهو خاضع والدولة مهيمنة- وذلك من خلال آليات تتبعها الدولة القطرية في إخضاع المجتمع المدني بعد أن سمحت له بالظهور ، ومن ذلك: الضبط القانوني لحركة المجتمع المدني وحرمان مؤسساته من استقلالها في إدارة شؤونها وممارسة استراتيجيات " فرق سد" بتشجيع الانشقاقات الداخلية ومساندة المنشقين والتعامل الانتقائي مع منظمات المجتمع المدني ، وممارسة القمع والتحكم بالمعلومات ، وحجب المجتمع المدني عن المشاركة الفاعلة في صياغة استراتيجيات وسائل الإعلام التابعة للدولة وأهدافها(٢٦).

وهكذا ، إذا أمكن وصف المجتمع المدني الناشئ في المجتمع العربي بأنه شريك شرعي للدولة القطرية، فإنه في الوقت ذاته شريك "قهري مكروه" على الرغم من فاعليته المتدنية وما يقدمه من شرعية لسيادة الدولة، وذلك بعد أن أدركت الدولة أن عدم قدرتها على إشباع حاجات المجتمع المتصاعدة دون قنوات تصرف الإحباط والكبت المتراكم للمجتمع سوف تطرح تساؤلات هامة حول أحقية الدولة وشرعيتها في السلطة وعملية الحكم.

وبهذا الخصوص ، يوضح سعد الدين إبراهيم: "أنه في حالة غياب الشرعية تلجأ السلطة الأوليغارشية للدولة -أي السلطة التي تنحصر بيد أقلية وهي ما يتعارض مع الديمقراطية - إلى استخدام العنف والإرهاب

ضد مواطنيها ، ولكن هذا السلاح يفقد فاعليته بعد فترة معينة ، وخصوصاً إذا تضافر استخدامه مع تناقص قدرات الدولة على إشباع حاجات الأفراد الأساسية لقطاع كبير من المجتمع ، ومع تناقص قدرات الدولة على حماية سيادتها ضد محاولات الاختراق أو الهيمنة الأجنبية ، هنا تبدأ جماعة إثر الأخرى في كسر جدار خوفها من قهر الدولة وإرهابها وتبدأ باستخدام السلاح نفسه ضد الدولة ورموزها" (٢٧).

يبدو أن استجابة الدويلات القطرية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية ، وسماحها بظهور المجتمع المدني قد توقف على مبدأ الإحساس بالخطر، إن التخوف الملح من الضغوط الشعبية جعل الدولة تفكر بأشكال وسيطة تتضمن طابع الوعي الجماهيري والفئات المنفتحة والمتعلمة المتزايدة، وحسب ما ترى جيليان شويلدر: "تسمح حكومات عديدة في الشرق الأوسط ، ولا سيما تلك التي تعجز عن تقديم الخدمات لشعبها بالاحتواء والشمولية السياسية التدريجية كاستجابة مباشرة لمطالب من المجتمع المدني" (٢٨).

إن عملية الاحتواء والشمول تلك ، تمثل مساع " تبذلها النخبة الحاكمة لإضعاف حركات المعارضة عن طريق دمجها ضمن عمليات تنظيمها الدولة ، ويرافقها في جميع الحالات الظهور بمظهر ديمقراطي معتدل أمام الدول الأجنبية المانحة للمساعدات" (٢٩).

وفي السياق العملي والواقعي ، لابد من التنبيه ، إلى أن وجود أو تطور مجتمع مدني لا يعني القضاء على الدولة أو تهميشها، ولكن ببساطة، الحد من تدخلها ، وجعلها تتماثل إلى دورها في الضبط بدلاً من التسلط والتغلغل في المجتمع ، وضرورة ذلك - كما يجادل سليم الغلmani - : " أن المجتمع لا يتمكن من الدوام ومن تحقق أهدافه إلا بواسطة الدولة التي تضمن عدم تحول مجتمع الحاجة إلى مجتمع التاكل والصراع من أجل الحاجة".

لكن تظهر التعارضات واضحة بين الدولة والمجتمع، لأن الدولة في كثير من البلدان العربية قد خرجت عن دورها الافتراضي ، وسعت إلى حيازة المجتمع بشكل مطلق، ولذلك تصف كثير من الكتابات الدولة بأنها : معدمة للحريات نافية للمبادرات الفردية والجماعية بجهضة للاستقلالية الذاتية للأنساق الاجتماعية الفرعية ولو تحت رعايتها" (٣١).

إن تنازلات الدولة وشرعية ظهور المجتمع المدني، قد تم التعبير عنها بشكل واضح في ما يدعى " الموجة الثالثة للديمقراطية" (٣٢) التي شملت عدة بلدان عربية، ومما يلاحظ أن المجتمع المدني في هذه البلدان قد نما وأصبح أكثر فاعلية ، في حين بقي متجمداً بطيء الحركة في بلدان أخرى.

ويحذر أوغست نورثون من استخدام مفهوم الديمقراطية للدلالة على التحولات التي جرت في بعض البلدان العربية ويوضح بهذا الخصوص : "أما التجارب الإصلاحية التي حدثت وبخاصة في مصر والأردن

والكويت والمغرب وتونس واليمن فإن الحكومات قامت بالتححر وليس بالديمقراطية " (٣٣)، ويمثل ذلك تخفيف السيطرة وتخفيف القيود على الحراك الفردي، وليس الديمقراطية التي تعني حق اختيار الشخص لحكومته.

وعلى الرغم من ذلك، فإن التحرر بحد ذاته يمثل إنجازاً في تخفيف حدة العلاقة بين الدولة والمجتمع، بحيث ينال المجتمع جزءاً من دوره وحقه، ولذلك يضيف نورثون: "غالباً ما هددت برامج التحرر التي صممت للتخفيف من ضغط الحكومة، وهددت بالحصول على قوة دفع محرك للناس عندما يستغلون الفرصة للإبداعية للتنفيس عن مطالبهم من الحكومة" (٣٤).

وعلى أي حال، بعد أن كانت الحكومات في كثير من أنحاء العالم العربي تميل في الماضي إلى معارضة المجتمع المدني إلا أن دخولها في مأزق الشرعية والبقاء، قد دفع باتجاه بيئة سياسية أكثر انفتاحاً وأكثر تعقيداً مما يوفر طريقاً شرعياً لظهور المجتمع المدني الذي سيأخذ على عاتقه قطاعات من العمل الذي تعثرت الدولة في تحقيقه، فكما يبين مجيل دراسي وراجيش تاندون أنه: "لم يعد بوسع الحكومات، بعد أن تعرضت لنقد شديد بسبب بيروقراطيتها وعدم كفاءتها وبعد ما واجهته من نقص في أموالها وفي مصداقيتها ومشروعيتها في العالم أن تستمر في ادعائها باحتكارها مشاريع التنمية" (٣٥).

هذه الطريقة لظهور المجتمع المدني، تجنب اعتبار المجتمع المدني "هبة" أو "منحة" من قبل الدولة، إنما هو بالفعل "تنازل قهري" ولكن بنفس الوقت يعد قدراً من الشرعية للدولة ويقف بمثابة الحاجز "الإسفنجي" بين الدولة والشعوب المقهورة المستغلة، ولذلك - كما يوضح حليم بركات - لا يسد من دراسة أزمة المجتمع المدني في العالم العربي "باعتبار أنها في صميم النكبات العربية وفشل مشاريع النهضة بما فيها المشاريع التنموية والتحديثية والثورية" (٣٦).

إن وقوف المجتمع المدني كحاجز إسفنجي بين الدولة والمجتمع، يجنب الدولة تفاعلات الوجه لوجه والصراعات المكلفة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، لذلك فإن إحياء مؤسسات المجتمع المدني كما تؤكد كتابات كثيرة بهذا الخصوص: "يشكل خطوة أساسية على طريق منع تلك الصراعات من تدمير ما تبقى من عناصر التوحيد الوطني والقومي" (٣٧) ومن ثم فإن "خروج الدولة من مأزقها البيوي في المدى المنظور ليس بالأمر السهل ما لم يرد الاعتبار إلى مؤسسات المجتمع المدني" (٣٨).

يجادل جرهارد شروريد: "العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، علاقة تتضمن التوتر ولكنها ليست علاقة تضاد غير قابل للحل" (٣٩)، ولذلك فإن المجتمع المدني قد يكون مسانداً رئيساً للدولة عبر مشاركة

منظوماته وفئاته الاجتماعية المختلفة في صنع القرار، ولكن قد تتصدى الدولة بأجهزتها ومؤسساتها القمعية لكل أشكال التغيير فتبدو الدولة وكأن المجتمع هو الذي وجد من أجلها لا العكس" (٤٠).

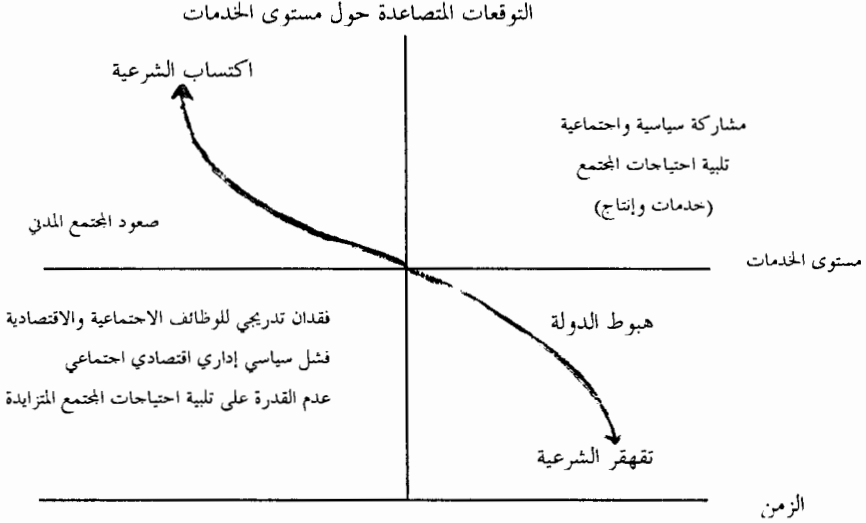
إن عملية تعيين الحقوق والواجبات تجعل الدولة والمجتمع المدني يسيران بصيغة تكاملية ويعملان جنباً إلى جنب، ويذكر نزية أيوبي في هذا المجال: "أن علاقات الدولة بالمجتمع ليست لعبة صفرية، فكل من المجتمع المدني والدولة يمكنه النهضة سوياً، بل لا بديل من ذلك وهذا الدرس الذي يجب أن تعيه النخب السياسية العربية في أسرع وقت ممكن" (٤١).

ولكن بالرغم من جميع ما تقدم لا يمكن إغفال دور القوى ما فوق القومية في انتشار المجتمع المدني والديمقراطية ومقولاتها والأفكار المرتبطة بها في الدول العربية ، فالعولة الجارية على صعيد الإعلام والمعلومات وما يسمى بالتدفقات الأيديولوجية ما فوق القومية تشكل عوامل ضاغطة من أجل الديمقراطية، فلا يمكن تجاهل أن الولايات المتحدة ومعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذان يمثلان مصالح رأسمال الشركات المتعددة الجنسيات ، قد بدأت منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي تمارس ضغوطاً على بعض الدول هنا وهناك من أجل تبني بعض أشكال الديمقراطية السياسية ، وهي تفعل ذلك من أجل مصالحها لأنه يساعد على سبيل المثال في إضفاء الاستقرار السياسي الضروري لتشجيع الاستثمارات الرأسمالية بما في ذلك من قبل الرأسمالي الأمريكي ولعل ذلك ما يفسر شيوع وانتشار فكرة المجتمع المدني في الأونة الأخيرة على المستوى العربي (٤٢).

من الحقائق المركزية في الواقع السياسي الاجتماعي العربي . أن الدولة القطرية - كما يوضح سعد الدين إبراهيم- قد نجحت في أن تكرر هويتها القطرية، وتضفي هذه الهوية على مواطنيها وجعلتهم يذعنون لها أو يقبلون أو يتحمسون لها مواطنون العرب بعد أكثر من أربعة عقود من الاستقلال يفكرون ويشعرون ويتصرفون أساساً كمواطنين دولة قطرية فقط (مصري، سعودي، عراقي، كويتي، لبناني...) وبشكل ثانوي وعارض يفكرون ويشعرون ويتصرفون كعرب، أي كأبناء أمة واحدة ، ويعد هذا وغيره من إنجازات الدولة القطرية التي لا يمكن التقليل من شأنها (٤٣).

أمام هذه الحقيقة الصعبة في مستوى الواقعي ، فإن المجتمع المدني " الشرعي " الناشئ والآخذ بالتطور والتصاعد التدريجي في معظم الدول العربية ، يقف عند قضايا هامة تزعم الدراسة الراهنة أنها تريد توضيحها ، وأهم القضايا هي معنى " التجاوزية " التي سوف يمارسها المجتمع المدني في مواجهة الحدود الراسخة والمتصلبة للدولة القطرية مع الأخذ بعين الاعتبار الضغوط الموجهة من قبل الدولة ، والوهن الداخلي للمؤسسات والبنى المدنية.

شكل رقم (١) الموقف الشرعي لظهور المجتمع المدني



لقد تراجعت الدولة القطرية في أداء أدوارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما عجزت عن القيام بوظائفها الاجتماعية والاقتصادية وبشكل خاص تلبية الحاجات المتزايدة للمجتمع، الأمر الذي أضعف شرعيتها، وهذه الظروف قد شكلت بيئة مواتية لظهور المجتمع المدني الذي اكتسب شرعية متزايدة بتغطية للأدوار التي تعثرت الدولة في ممارستها ، وخصوصاً الأدوار الخدمية والإنتاجية ، وكذلك تصعيد المشاركة السياسية.

المبحث الثاني

في معنى التجاوز

قد يعمل المجتمع على تجاوز حدود الدولة القطرية مع بقاء هذه الحدود واضحة ومحددة بدقة، ومثل هذا التصريح يبقى على دائرة التحفظ التالية: إن التجاوز الذي يحققه المجتمع المدني لا يعني تحقيق الوحدة العربية ، أو الاندماج. أو الاتفاق المشترك، بل بكل بساطة، يعني المقدمة الضرورية لكل ذلك، وهي تلاقي

الشعوب العربية ببعضها وتفاعلها مما يؤدي إلى إعادة إنتاج خطوط الاتصال والتواصل ومن ثم توفير أرضية مواتية لإقامة علاقات اجتماعية ومن ثم حس عربي عام مشترك.

ومن هنا، فإن فكرة "البيئانية" (٤٤) التي تطرحها النظرية السوسولوجية تبدو غنية ومفيدة جداً في تحليل معنى التجاوز، تتحقق البيئانية عندما يشعر الأفراد بأن العالم الاجتماعي للحياة اليومية هو العالم الذي يشاركون فيه بعضهم، وهذا العالم الاجتماعي ملك لهم جميعاً ويشتركون في صناعته ويرون باستمرار شواهد على وجود بعضهم بعضاً، إن ذلك لا يتحقق إلا من خلال خطوط التفاعل والعلاقات الاجتماعية التي يتصلون من خلالها ببعضهم (٤٥).

إن الشبكة المدنية المتدفقة بنشاط تتضمن "التفاعل الاجتماعي الضروري لكل الحياة المنظمة" (٤٦)، إذ في قلب هذا التفاعل تكمن الأفكار المتوحدة والتوقعات المشتركة، ويتيح تبادل الخبرات والمعارف والتجارب مما يعمل على تغذية النسيج الاجتماعي العربي العام، وكما يجادل مجمل دراسي وراجيش تاندون، فإن هذا التبادل: "من شأنه أن يعزز التعاون والتعلم المتبادل مما يؤدي إلى إيجاد شعور مشترك بالهوية ووحدة الغرض بين مؤسسات المجتمع المدني" (٤٧) ويعقب كاهون بهذا الخصوص: "إن مفهوم الأمة والمجتمع المدني لهما جذور مشتركة، فقد نشأ هذان المفهومان من خلال المحاولات المبكرة لتأكيد السيادة من القاعدة.." (٤٨).

ولهذا فإن تجاوزية المجتمع المدني تمثل حالة البيئانية العربية، بحيث يصبح العالم العربي لجميع الشعوب العربية، متجاوزين ما هو في حدود دويلاتهم القطرية فقط، أو حتى ولائهم الضيقة ضمن الدولة القطرية، وبذلك تمتد خطوط التفاعل والعلاقات الاجتماعية إلى ما فوق الولاءات الضيقة للحواجز القطرية، ويصبح العالم العربي ملك بطريقة حسية وشعورية لجميع القطريين، باختصار يتحول "الإنسان القطري" إلى إنسان بينداني عربي أوسع انتماءً وولاءً وأرحب فضاءً وأفقاً.

ولا يتوقف التجاوز عند حدود البيئانية، إن الحس القطري يتضائل أمام "الحس العربي العام المشترك" (٤٩) الذي يبنى على قاعدة البيئانية، وبذلك تتحقق الأهمية الدينامية والفاعلية للجماهير الشعبية، وكما يؤكد كريغ كاهون فإن عنصر الجمهور أو الشعب هو عنصر مهم إذا ما توفرت فيه العناصر التالية: "الروابط الداخلية في الشعب، الاستعداد للعمل الجماعي، والأيدولوجية القائمة على المواطنة" (٥٠)، وهكذا فإن الحس العام المشترك يوفر عنصر الجمهور المتفاعل والمتعاون الذي يمثل مقدمة ضرورية لوحدة أو اتفاق عربي مشترك.

إن غياب الحس العام العربي المشترك، يمثل أذاه هامة لتكريس الهوية القطرية، ففي غياب الحس العلم، ينظر العرب إلى بعضهم ويتصرفون كغرباء، ولا تأخذهم الحمية تجاه بعضهم بعضاً، وتمتاز ثورتهم بأنهم حماسية انفعالية وآنية، ولا تتحقق بينهم حالات التضامن الداخلي تجاه التحديات الخارجية.

وتتكرس المظاهر السابقة، في غياب التفاعلات والعلاقات العربية الجماهيرية، مما يجعل الدولة القطرية أذاه صلبة في تنشيط مبدأ "الاستئصال" أي نزع كل دولة قطرية من سياقها العربي العام، ويتأكد هذا الوضع بأن فكرة القطرية تمكنت خلال العقدين الأخيرين من أن تحل مكان الفكرة القومية، باعتبار أن كل قطر عربي أصبح منشغلاً بمشكلاته الخاصة بمعزل عن محيطه العربي العام (٥١)... ولذلك فإن فكرة التجاوز تؤكد على معنى وحيد للمجتمع المدني - كما يقول سريف ماردين Serf Mardin - وهو: "الفكرة القائلة بإدامة العلاقات الاجتماعية وتنشيطها.." (٥٢).

إن الحس العام العربي المشترك، المتدفق من شبكة العلاقات المتحددة، لا يمثل سلسلة بسيطة من التأثيرات في اتجاه واحد، وطبقاً لهذا، فإن مفعول المجتمع المدني لا يقتصر على التأثير في خصائص الدولة القطرية المنفردة، أو على هوية الدولة كمؤسسة سياسية، وإنما يقدم المجتمع المدني مفعولاً انقلابياً في شروط وجود الدولة، وبذلك بينما الساحة العربية تتكون من رقع مختلفة الألوان والأشكال، فإن المجتمع المدني العربي تشكله تدفقات عبر قطرية، وبالتالي فإن ظواهر المجتمع المدني لا تعرف على مستوى الوحدة، ولكنها تتجاوزية شمولية.

وتؤكد أماني قنديل الطرح السابق بقولها: "إننا نذهب إلى أن المجتمع المدني يلعب دوراً فاعلاً ويسهم في التأثير على صنع التغيير الاجتماعي والسياسي، ومن ثم يؤثر على العلاقات بين الأفراد والجماعات، وفي الاتجاه الذي يدعو إلى تصعيد مستوى الوعي وغرس روح العمل الجماعي والتزويد بمهارات الاتصال والتواصل والمهارات السياسية والعمل على تطوير القدرات التفاوضية في مجال الحق العام والمنفعة الجماعية" (٥٣).

إذن، يمكن قبول المجتمع المدني التجاوزي كأداة منتجة للثقافة، وبشكل خاص ثقافة التجاوز أو الحس العام الذي يتضمن رؤى وتصورات حول الخصائص والقواسم المشتركة التي تعبر عن وحدة أمة ووحدة مصلحة ومصير، وأعظم ما في هذه الثقافة التجاوزية أنها بمقدار ما تؤكد على الذات "العربية" وتقوم بعملية تضمين المشتركات وتكريسها، فهي تؤكد من جانب آخر على الآخر خارج المجتمع العربي، وتقوم بعملية استبعاد المختلفات والمفارقات التي تعمل على تكريسها أيضاً. وهذه العملية الثقافية تمثل القاعدة الأساسية لتفعيل التضامن الذي يسبق باستمرار عملية الحس بالآخر وإدماجه ثقافياً.

إن الإنتاج الثقافي التجاوزي، الذي يوفره المجتمع المدني بالمعنى السابق، يمارس تهميشاً صريحاً للحدود القطرية أو للدولة كحد بالمعنى الأرسطي والذي هو: "نهاية كل شيء، بمعنى أنه أول شيء لا يوجد خارجه

شيء" (٥٤) ومثل هذا الحد من طبيعته أن يقوم بتعريف المحدود عن طريق عملية استبعاد بقدر ما هي عملية تضمين، ومن بين جميع العوالم الممكنة ذات الحدود المعروفة لا يوجد ما هو أكثر شمولية بطبيعة الحال من الدولة القطرية. ولكن عن طريق التهميش للحد القطري، فإن اللحمة بين الوحدات العربية المتجانسة ثقافياً "أصلاً" سوف تتوثق وتتكسر عندما تعرف أضيق الطرق لذلك.

تمثل الشبكات المدنية التجاوزية، طريقاً يحقق الرضا في هذا الاتجاه، فهي تعمل على حياكة الخيوط الثقافية العربية المتقطعة، وذلك بموجب تفاعلات "الشبكة" التي تعيد إنتاج الاستعدادات المهيئة وجدانياً لاستقبال ما هو متوحد في السياق التاريخي لبنية المجتمع العربي، وهكذا فإن من الممكن مناقشة حجم وواقع التجاوز الذي يحققه المجتمع المدني من خلال قدرة المؤسسات المدنية على التلاقى والاتصال والتواصل، وكذلك قدرتها على التضامن و"التشبيك" Networking ويؤكد عزمي بشار في السياق ذاته: "أن النسيج الذي تقدمه شبكة المؤسسات المدنية التطوعية هو الإمكانية الوحيدة لتوسط العلاقة بين الفرد والأمة كصاحبة سيادة..." (٥٥).

ومن المؤكد أن العالم العربي الذي يصدد أن يتحول إلى مجال سياسي، لن يصبح كذلك" بشكل صحي" عن طريق توحيد الأنساق السياسية العربية، وإذا تحقق ذلك فإن الجماهير العربية سوف تبقى في حالة العزلة وتعاني من الحالة الاغترابية التي تعيشها باستمرار، وتجاه هذا الوضع المربك - كما يؤكد حلیم بركات- "يتضح تدريجياً أن المطالبة العربية يجب أن تنصب على تنشيط المجتمع المدني" (٥٦)، إذ تشكل الأداة التي تنشط تحقيق الوحدة الاجتماعية والتي تمثل قاعدة أساسية تنهض عليها بني فوقية متوحدة سياسية واقتصادية.

في هذا السياق يبرز الشق المفاهيمي للمجتمع المدني، وهو "المجال العام" الذي يمثل ساحة العمل المدني، أو كما يوضح هابرماس: "ميدان فسيح يجري فيه تبادل الآراء وتعزز فيه الأعمال الواجب القيام بها والاتفاقات الواجب تنفيذها عن طريق الحجج العقلانية والنقدية وليس عن طريق الأفكار الموروثة أو تأثير المركز الشخصي، وبهذا انطلقت قدرات المجتمع المدني بعمل لأغراض التنظيم الذاتي الذي أكد على المجموعة وليس على الفرد وكذلك على العقل والمنطق" (٥٧). وبذلك فإن المجال العام على المستوى المفاهيمي والعملي يقابل "المجال الخاص" الضيق، من حيث الولاء والانتماء واستخدام الموروث، فالمجال العام كمرافق دائم لحركة المجتمع المدني وعمله، يعمل على نزع الحدود القطرية وإصلاح معتقدات الناس وممارساتهم ووضع المعايير لها، ومن ثم ضمان ولائهم الموسعة.

بناءً على ما تقدم، فإن أهمية المجال العام تكمن في أنها: "تجاوز مفهوم المجتمع المدني في محاولتها تفسير الأسس الاجتماعية والثقافية الهادفة إلى تطوير وسيلة عقلانية نقدية لحل النزاعات السياسية" (٥٨) التي تقع في صميم أعمال الدولة القطرية، وهكذا، فإن وقوف المجال العام في وجه الحدود الضيقة للدولة القطرية

وارتكازه على المشتركات الاجتماعية والثقافية ، إنما يؤكد باستمرار أن ظهور الدولة القطرية كمؤسسة شبه مستقلة هو الذي يخلق الفرق السياسية والمجالات الأخرى للحياة الاجتماعية.

في سياق شرحه على بوتنام يؤكد مايكل وفولي أن التجمعات التي ينطبق عليها وصف تجمعات مدنية هي " في نهاية الأمر التجمعات الداعية إلى تجاوز الفروقات الاجتماعية ، والتي تتمثل روحها في الارتفاع فوق التفرقة التي تنشأ عن النزاع السياسي والثقافي الذي يستمر لأمد طويل" (٥٩)، ولإنجاز هذه المهمة التجاوزية ، فإن المجتمع المدني يعمل في مسار يتجاوز مزدوج فمن ناحية يبدأ من العمل على "إلغاء الولاء الأصغر العصوي للإثنيات القبلية والطائفية.... والتأسيس لولاء مجتمعي عام يكون القاعدة الطبيعية والشرعية للولاء السياسي الذي تقوم عليه الدولة الحديثة" (٦٠) ، ومن ناحية ثانية يعمل في الوقت ذاته على تحقيق التشبيك مع وحدات اجتماعية وسياسية أوسع ، أي دول قطرية قد تبلور المجتمع المدني فيها.

وأبرز المهمات المترتبة على تجاوزية المجتمع المدني ، تتمثل في تشكيل ما يدعى " كتلة مرسومة من الأرض" أي الشبكة العضوية من الترابط والتكامل الحضري الاقتصادي ، البيوي والمؤسسي الممتد والمتواصل على أرض واحدة بلا تقطع ، ويلزم لتشكيل هذه الكتلة تنمية مقومات المجتمع المدني في الدول القطرية ، مما يحقق التواصل والتكامل للمؤسسات المدنية في نسيج متقارب مشترك من العلاقات العضوية المشتركة المفضية إلى خلق مجتمع موحد أوسع (٦١)، وكما يقول جوزيف شتراير يجب أن تتوافر " استمرارية في المكان والزمان لجماعة بشرية لكي تتحول إلى دولة .. وتلزم لأجل هذا اتصالات مستمرة ودائمة وليست متقطعة" (٦٢).

وفي مقاله " لعب البولنج وحيداً" يؤكد بوتنام المعنى السابق بقوله: " الشبكات الأفقية وإن تكن متفرقة تحافظ على التعاون داخل كل مجموعة، ولكن شبكات العمل المدني التي تمتد عبر الفوارق الاجتماعية تعزز بدرجة أوسع من التعاون ، فإذا كانت الشبكات الأفقية للعمل المدني تساعد المشاركين فيها على حل معضلات العمل الجماعي فعندئذ نجد أنه كلما كانت المنطقة أكثر تماسكاً في بنائها الأفقي ساعد ذلك على تحقيق النجاح المؤسسي في المجتمع الأوسع" (٦٣).

فمن خلال التشبيك يحقق المجتمع المدني التفاعل والتعاون ، ولذلك فهو - كما يصف جون فان تل- يمتلك قيمة أعظم من الجواهر " فبدون إمكانية التفاعل مع الآخرين في فضاء تسمع فيه الشكوى ، وتدرك المطالب والاحتياجات وحالة الاستياء وترتفع فيه اللاعدالة ويتحقق فيه الإنصاف، فإن الفرد يسدو حقاً كعجلة في آلة متحركة بانتظام" (٦٤).

وتقوم الشبكة المدنية بمهمتي " التجميع " و " الربط" عن طريق إدخال الأفراد في أعمال مشتركة، مما يؤدي إلى ضخ علاقات اجتماعية ذات طابع استمراري ، ولذلك فإن الميزة الرئيسية للجمعيات المدنية- في

نظر بوتنام -تمثل في " قدرتها على الاضطلاع بوظيفة التنشئة الاجتماعية للمشاركين فيها ضمن معياري " الاعتماد المتبادل بين الجميع" و " الثقة" وهما عنصران أساسيان في وجود " رأس المال الاجتماعي " اللازم للتعاون الفعال"(٦٥).

وهكذا- عن طريق الشبكة المدنية التجاوزية -يمكن أن تتجمع " ثروة اجتماعية" بالتفعيل والاستفادة من رأس المال الاجتماعي الذي يتضمن التفاعلات والعلاقات الضرورية لبناء الحس العام المشترك، فرأس المال الاجتماعي يرتبط في مداه بالمجتمع المدني وحيويته الباعثة على إيقاظ الخصائص التراثية التي تشترك فيها المجموعات العربية ، ولذلك فإن العقل السياسي العربي - كما يرد في كثير من الكتابات -وعبر نخبة ثقافية في السلطة أم خارجها مدعو للتوجه إلى البنية التحتية للمجتمعات العربية للعمل على إعادة تكوين مقومات بناء عقلية عربية مختلفة ومتجددة تتمكن من مواكبة العصر والفعل فيه ورسم معالم المستقبل..."(٦٦)، ويلزم لتحقيق ذلك بلورة مفهوم المجتمع المدني العربي وبناء مؤسساته المختلفة ونشر قيمه الأساسية كالحرية والإبداع العلمي والفني والفلسفي التي تعطي لكل اجتماع بشري معناه وقيمه التاريخية.

ويوضح حليم بركات: " أن غياب مفهوم العام مرتبط بأزمة المجتمع المدني ، إذ إن البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة تشجع على تمرکز اهتمام الأفراد والجماعات وانشغالهم بالشؤون الخاصة، وتلك التي لها مردود مباشر وآتي ومنفعة شخصية على حساب الاهتمام الدؤوب بالشؤون العامة التي تعود منفعتها على المجتمع ككل" (٦٧)، وهنا فإن رأس المال الاجتماعي كنتاج مدني يمثل الاحتياطي الأخلاقي الذي يعمل على رسم أفق أوسع بمحاولة غرس مفهوم العام كركن أخلاقي سلوكي في الفاعلية المدنية. إن اختزال الأنانية ونشر الحس المشترك بالعمل على إقامة المجتمع المدني إنما يمثل مطلباً أساسياً لمواجهة هذه الأزمة التي تتطلب تغييراً عميقاً في الواقع العربي ، وكما يؤكد إيدبرودنت E D BROADBENT فإن تفعيل المجتمع المدني يجعلنا " نختزل ونقلل الأنانية ونصبح أكثر قابلية للمشاركة والتعاون في مشاريع مختلفة مع الآخرين"(٦٨) ولذلك فإن المجتمع المدني يشكل المواطنة الجيدة التي نكون بموجبها معتمدين على أنفسنا ولكن ليس أنانيين، وإنما نثق بالآخرين ونشاركهم.

ومن هنا، فإن التجاوزية المستمرة تتمثل في حالة التراكم والزيادة لرأس المال الاجتماعي ، والذي يمكن أن يعبر عن مدى نضوج النسيج الاجتماعي داخل المجتمع كشبكة العلاقات والثقة المتبادلة والخصائص المشتركة التي تسهل مجملها عملية التنسيق والتعاون بين الأفراد لتحقيق أهداف مشتركة ، ويبدو ذلك في تصريح جيمس كولمان: " إن ركناً أساسياً من أركان الرأسمال الاجتماعي يكمن في قابلية الأفراد للتجميع والعمل المشترك"(٦٩).

على المستوى العملي، يبدو أن المجتمع المدني في البلدان العربية لم يزل سوى مسألة نخبة(٧٠)، وفي عزلة نسبية عن القاعدة الجماهيرية العريضة ، ولكن في مقابل ذلك فإن المنطقة العربية لم تعد تحتل

استمرارية التناوب والتجزئة ، وهذا الأمر يضيفي شرعية على تفعيل النزوع القومي العربي وتبريره ، ولذلك بدأ أهل الفكر وبعض صناع القرار يصدرّون دعوات للتضامن ولم الشمل(٧١).

في مثل هذه الوضعية ، ينبغي أن تزرع القضايا التجاوزية للمجتمع المدني في أرض خصبة ، حيث توجد بيئة اجتماعية وثقافية مواتية ، ورغبة من قبل الشعوب (القاعدة الاجتماعية) بالتضامن والالتقاء ، ولكن كما تقدم ذكره ، فإن المدركات الشعبية لم تتوحد بعد ، والضمير الجمعي لها لم يتبلور بعد ، وحقيقة ذلك أن تجاوزية المجتمع المدني حتى الوقت الراهن ، تصطدم بقيم الولاء للبنى والمؤسسات التقليدية ذات الأفق المحدود والولاءات الضيقة ، مما يسمح بالقول أن خيوط الشبكة المدنية التجاوزية هزيلة أو فقيرة من حيث الولاء الجماهيري ، ومن الواضح - كما يدعو برهان غليون - "المقصود والمطلوب من ذلك كله أن نصل بأنفسنا ومجتمعاتنا إلى بناء فاعلية اجتماعية ناجعة"(٧٢).

في أبسط الصور ، فإن المؤسسات المدنية ما هي إلا تضامنيات محلية ، ولكن بصورة مختلفة نسبياً تتخذ طابعاً رسمياً يحقق الانسلاخ عن الفئوية والانتماءات الضيقة ، وفي الوقت ذاته تتضمن جوهر العمل المحلي من حيث تشكيل الحس بالهوية والانتماء الأكثر اتساعاً والأكثر نفعاً وتحرراً ، وهنا ، فإن التجاوزية التي يحققها المجتمع المدني توفر وتضمن الفضاء اللازم للعمل السياسي والاجتماعي المشترك الخاص بالتجمعات العربية وتدعم الروابط بين أعضائها.

بالاستناد إلى جميع ما تقدم ومع الأخذ بعين الاعتبار المنظور التفاعلي ، الذي يجعل من المجتمع " بينادي" ، فإن مقولة "التجاوز" الذي تحقّقه الشبكة المدنية تشدد على أربعة مظاهر تمثل منجزات هامة ومركزية على الصعيد الاجتماعي:

أولاً: في الوقت الذي تتنازع فيه المجتمع العربي قوتان أساسيتان هما: الدولة ذات الطموحات والامتيازات الخاصة ، والأسرة والعشيرة التي تكرر الولاء الضيق ، فإن الشبكة المدنية توفر طريقاً للاتصال والتواصل الدائم بين الشعوب العربية ، وبشكل خاص الأعضاء في المؤسسات المدنية ، وذلك بعد أن تكلست الحدود القطرية وأصبحت خطوط الاتصال والتواصل هزيلة ومتقطعة.

ثانياً: إن وجود تفاعلات واتصالات متبادلة تضع حالة الرضا والقبول للتلاقي بين الانتماء والهوية القطرية والآخر العربي ، وبذلك تتفعل عملية التضمين المدفوعة بالمشاركات الثقافية والاجتماعية المتوحدة تاريخياً وتستأصل تدريجياً. عملية الاستبعاد التي تكلست بفعل العزلة التي دفعت باتجاه تضخيم الأنا القطرية باعتبارها متميزة ومنفردة في سياقها العام .

ثالثاً: يترتب على عملية التضمين والتواصل بين الأنا القطري والآخر العربي ، عملية أخرى تتمثل في ردم الحواجز النفسية والاجتماعية التي تكلست عبر فترة زمنية طويلة ، وهي عملية لا تتحقق إلا من خلال

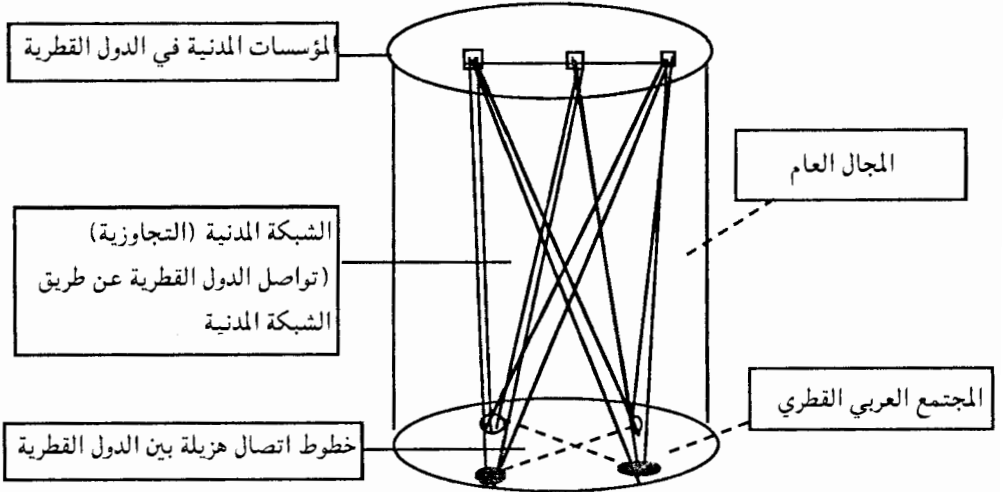
التفاعلات التجاوزية التي تتجاهل الخصوصيات التقليدية، التي قد تكون فاعلة ونشطة في تفاعلات ليست مدرجة ضمن الشبكة المدنية.

رابعاً: تتوج العمليات السابقة بمسألة ذات أهمية بالغة تتمثل في إعادة إنتاج الشعور بوحدة الهوية العربية والتي تبلغ مداها عندما يتسع أفق الولاء والانتماء، وكل ذلك يتوقف بشكل عملي على مدى كثافة الشبكة المدنية وخطوط الاتصال والتواصل فيها.

وهكذا فإن مقولة : التجاوز " تقدم المجتمع المدني، وبشكل خاص الشبكة المدنية، كأداة إنتاج اجتماعية تضع الوحدة الجماهيرية كمقدمة ضرورية لقيام وحدة عربية أو اندماج عربي أو تكامل أو تضامن، فالوحدة تبدو جوفاء وتبقى عقيمة إذا ما دارت في فلك النخب السياسية التي لا تعبر عن المشاعر والاتجاهات المجتمعية تحت وطأة أهوائها ومزاجها وضغوطاتها، مما يجعل محاولات الالتقاء العربية عرضة للتحلل بموجب شروط ظرفية سياسية بسيطة ، ولكن تصيب مصلحة الألفية .

الشكل رقم (٢)

تجاوزية المجتمع المدني



يوضح الشكل (٢) أن الدول القطرية تلتقي بعضها ببعض عن طريق الشبكة المدنية التجاوزية المتدفقة من المؤسسات المدنية في تلك الدول، وبذلك فإن الشبكة المدنية تمثل طريقاً متميزاً في الاتصال العربي، وذلك في الوقت التي تقطعت فيه خطوط الاتصال بين الدول العربية .

المبحث الثالث

تجاوزية المجتمع المدني ، المقومات والخصائص

زعمت الدراسة أن المجتمع المدني الذي نشأ مع تقهقر الدولة، من الممكن أن يتجاوز حدود الدولة القطرية عن طريق التشبيك بين المؤسسات المدنية المتماثلة في الدول القطرية المختلفة ، وبذلك فإن المجتمع المدني الذي يحمل خاصية التجاوز يمثل مدخلاً فريداً للتلاقح العربي العربي من القاعدة وليس من القمة ، وذلك في الوقت الذي زادت فيه حدة " الولاءات الإنكفائية" (٧٣) وتبلور الحدود القطرية وتكلسها ، مما أدى إلى تكلس آخر في السيكلوجية العربية الانتمائية ومعالم الهوية .

وعند هذا الحد ، لا بد من الوقوف على جملة المقومات والخصائص التي تقع في صميم البنية المدنية وتجعلها مؤهلة للقيام بالعملية التجاوزية ، وبالوقت ذاته تلقي الضوء على المقومات والخصائص الأصلية " اللاتجاوزية " أو " الانغلاقية" للبنى والمؤسسات التقليدية الفاعلة في الواقع العربي لمدة طويلة.

فالفهم الموضوعي للبناء العربي العام ، يوضح أنه يركز على بنيتين أساسيتين كلاهما تعاضد الأخرى وتدعمها في الاستمرارية والوجود والشرعية، وفي الوقت ذاته تقفان كواجهة تعارض مع المجتمع المدني من حيث النشأة والانتشار وهما الدولة ومؤسساتها السياسية من ناحية، والقرابة (العائلة والعشيرة) من ناحية أخرى ، وهي قد لعبت دوراً هاماً في تقوية سلطة الدولة باعتبارها أصلاً ، ذات سلطة تنمو باتجاه نصاب الدولة (٧٤).

فالأُسرة من جهة تتخللها حالة العصبية ، التي تزرع ثقافة " الاستبعاد" لكل ما هو خارج نطاق الأسرة ، وتعمل على غرس قيم احترام " التضمين " لكل من ينتمي لها ، وهذه العمليات تمثل التعبير العلني والصريح عن القرابة التي تشدد كما يبدو على قيم الولاء والانتماء الضيقة التي تمثل الحلقة الأساسية في سلسلة الانتماء ، ثم تليها قيم الانتماء القطرية بشكل أقل ، ومن ثم قيم الانتماء العربية على مستوى شعوري بسيط ، وقد عزز من هذه الحالة قوة الحدود القطرية وضعف الاتصال والتواصل بين الأقطار العربية .

لذلك، فتمتة شرعية تمتلكها الأصوات المنادية بوحدة وطنية قبل الحديث عن وحدة قومية ، والتأسيس لولاء مجتمعي عام يُشكل قاعدة طبيعية وشرعية لولاء سياسي تقوم عليه الدولة الحديثة ويكون ذلك بإلغاء الولاءات الأصغر كالإثنية والطائفية والقبلية (٧٥). إن هذه الكيانات تعمل على رسم حدود إضافية لتلك التي وضعتها الدولة، وبشكل خاص على المستوى الاجتماعي -النفسي الذي ينعكس في الهوية والانتماء. إذ من الصعب الحديث عن هوية عامة متوحدة في واقع مليء بالهويات المغلقة المتشذمة،

التي تعمل باستمرار على تأكيد وإعادة إنتاج ذاتها عن طريق تنشئة المنتمين لها على ضرورة التشديد على هوياتها والتعريف بذواتهم من خلالها.

ومن جهة أخرى ، تظهر الدولة في الواقع العربي، باعتبارها كيان سيادي سلطوي يتولى مهمة التوجيه " المركزي" للمجتمع ، وفق الطموحات والامتيازات الخاصة التي تنعكس في مطالب ومصالح النخب التي تمثل عناصر أساسية في التصلب البنائي للمجتمع، ولذلك فإن ممارسة إستراتيجيات التهميش والحيلولة دون التنظيم تبدو مفيدة في تكريس المصالح الخاصة، ضمن عمليات الضبط وترسيم الحدود المقيدة للاتصال والتواصل . مما يضع التحرك والانتماء والهوية ضمن حواجز يصعب تجاوزها فتعيد الانكفاء والانغلاق.

في حين تشكل البنى التقليدية (الدولة والأسرة) كتل انغلاق وانكفاء على الذات ، فإن المجتمع المدني " كبنية ثالثة " يمثل آلية اعتناق وأفق ممتد بحكم طبيعته التي ترفض الانغلاق . ويمكن لمس هذه الطبيعة من خلال التعريفات المقترحة للمجتمع المدني، و يعرف المجتمع المدني بأنه " مجموعة البنى الوسيطة التي تقع في المجال العام ما بين الدولة والعائلة، والتي تقوم بشكل عفوي متجاوزة في الغالب ، الحدود العرقية والمذهبية والسياسية داخل المجتمع وتتضمن مثلاً الأعمال الخاصة، المنظمات الطوعية والاتحادات المهنية.." (٧٦) أو هو " مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف" (٧٧).

وربما هناك تعريفات كثيرة للمجتمع المدني ، ولكن مهما كثرت التعريفات ، فإنها لا تختلف حول حقيقة واحدة وهي أن " التجاوز" يمثل ركيزة أساسية وخاصة أصلية في بنية المجتمع المدني، ولذلك فإن المجتمع المدني يتخذ باستمرار طريقاً وسطاً بين الدولة والأسرة . ومن أبرز مقومات التجاوزية في بنية المجتمع المدني مايلي:

أولاً: الفعل الإرادي الحر " الطوعي" : وهنا ينصب التركيز حول قيم الولاء والانتماء فالمجتمع المدني يكتسب عضويته بطريقة الاختيار العقلاني الإرادي والطوعي وبذلك فهو يختلف عن الأسرة ذات الولاء الموروث والمفروض على أعضائها ، وكذلك يختلف عن الدولة التي تكتسب عضويتها بفرض سيادتها على كل من يتواجد في البقعة الجغرافية التي تسودها. إن الفعل الإرادي الحر يمثل أولى خطوات الانعتاق من قيد البنى التقليدية ، وكسر الحواجز الراسخة للانتماء الضيق . نحو فضاء أكثر اتساعاً وامتدادية.

ثانياً: التنظيم والمؤسسية: تسيير البيئة المدنية وفق معايير وقواعد عمل موضوعية تحقق الرضا والقبول عند الأعضاء . ومثل هذا التنظيم غالباً ما يكون خاضعاً للإدارة الذاتية. الأمر الذي يكرس حالة الاستقلالية والانفصال الإداري بعيداً عن الدولة ، كما أن موضوعية العمل تجنب فاعلية الأحكام والتقدير الفاعلة في الأسرة. أن الخاصية التنظيمية للمجتمع المدني ، تجعله إلى حد كبير مستقل عن الدولة والأسرة في العمل والإدارة . مما يهيئ للانطلاق خارج حدود العمل والتحريك التي تمثل حدود نهائية للبنى التقليدية.

ثالثاً: الديمقراطية المدنية: يمثل السلوك الأخلاقي جوهرأ أصيلاً في البناءات المدنية، وهو ينطوي بشكل أساسي على قبول التنوع والاختلاف بين الأنا والآخر، والإدارة السلمية للخلاف ومن ثم تفعيل قيم التسامح والتراضي والتعاون ، فالديمقراطية المدنية تعزز مهمة الاقتراب والتضمين للآخر، مما يوفر طريقاً واضحاً للألفة والتراضي ، التي تخالف منطق الأسرة في التأكيد على الذات، ومنطق الدولة الذي يؤكد على السيادة والقوة في إدارة التنوع والاختلاف ، مما يبقى على الاختلاف قائماً والأنا متضمنة (٧٨).

وهكذا، فإن عملية التضمين تمثل ركناً أساسياً وأصيلاً يدفع المجتمع المدني باتجاه التجاوزية ، فالتضمين هو التجاوز ، والإقصاء يجد ذاته بمثل لانغلاق . لذلك فإن ما يعرف بالمجتمع المدني الصحي Healthy Civil Society يركز بشكل أساسي على منظومة القيم وأنماط السلوك الصحي الذي ينتج المجتمع المدني ومن أهمها : " الثقة والتسامح والتضمين وليس الإقصاء، والحوار السلمي، والثقافة ، والمرونة، باعتبار أن تبني هذه القيم واتباع السلوك الذي يتوافق معها هو اضافته لرأس المال الاجتماعي Social Capital وهو ما يوفر في النهاية الفاعلية للمجتمع المدني" (٧٩).

إن عملية التضمين ، تتطلب بيئة مواتية وبخاصة تفعيل القانون الذي تزرع فيه القضايا المدنية الخصبة، و كما يؤكد توفيق المديني: " أن النظام العام المعبر عنه واقعياً بالقانون هو مبدأ وحدة المجتمع وانتقاله من نظام الامتيازات والواجبات إلى نظام الحقوق، من نظام الجماعات المغلقة والمتحدات الاجتماعية التي تعزل الفرد عن الكل الاجتماعي إلى المجتمع المتحرر من سلاسل الأعراف والتقاليد وأطر الفئات المغلقة" (٨٠). ومن المقومات الأصلية لتجاوزية المجتمع المدني، التمسك والتشديد على المواطنة كقيمة أساسية ترسخ بفعل القانون الذي يوحد المجتمع على المستوى الافتراضي ، فالناس هنا ، يستطيعون أن يتصرفوا كمواطنين ولا يعني ذلك سيطرتهم على الأشياء والكائنات ولكن يعني القدرة على الخلق والابتكار

ومشاركة المواطنين الآخرين، ولن تتحقق العملية إلا عندما يتشكل "الشعور بالمسؤولية"، التي تنبع من النسيج الروحي والأخلاقي لعمل المواطنين على صعيد عام قومي وربما عالمي (٨١). والمسؤولية كقيمة حضارية - كما يؤكد بجيل دراسي وراجيش تاندون - "لا تنبع من الدولة أو من السوق، إنما هي مستمدة من أعماق الروح الإنسانية" (٨٢). ولذلك فإن انبثاقها عن التنشئة المدنية يباعد حالة الشعور الأناني أو الموجه نحو الذاتي والفردى والخاص، ويقرب التوجه نحو القضايا العامة وما هو مشترك وغيرى وهكذا فإن وضوح الشعور بالمسؤولية يدفع باتجاه التشبيك من أجل تحقيق المصالح العامة.

إن التعويل على المواطنين كفاعلين فى المجتمع المدنى، يجعل من التجاوزية خاصية أصلية لبنيته وفاعليته، إذ إن التركيز على المواطنة يستدعى المشاركة بمفهومها الفضفاض، وبذلك فإن العمل فى سياق الحلقة الأولى من التشبيك يجرى لجل الأفراد فاعلين نشيطين، وعند هذا الحد، فإن مفهوم المواطن ضمن البنية المدنية لا يبعد الفاعل عن كونه إنسان ذو أحاسيس ومشاعر واتجاهات، وبذلك فإن المواطنة فى هذا السياق تكشف عن البعد الاجتماعى للمجتمع المدنى كركيزة أساسية فى العمل العام.

مما سبق يتضح أن مقومات التجاوزية تجعل المجتمع المدنى على تعارض تام مع البنى والمؤسسات التقليدية، فالمجتمع المدنى هو المندمج قومياً ويعمل على تحرير الأفراد من قيود البنى والعلاقات التقليدية ما قبل القومية والتزاماتها، ومن ثم، فإن تحرير المجتمع من الأطر ما قبل القومية هو محصلة تحرير أفرادها، فكلما اعتنق الفرد من أحد هذه الأطر كالعائلة المتحدة أو العشيرة أو المذهب الطائفى يزداد أنداجه فى الفضاء الاجتماعى المشترك (٨٣).

لا يمكن الجدال فى تجاوزية المجتمع المدنى، دون طرح الديمقراطية كخاصية أصلية فى التجاوزية المدنية، فالديمقراطية لا تمثل فقط أرض خصبة لنشوء المجتمع المدنى وفاعليته، بل أن الديمقراطية، لا تجسد بنيتها المناسبة إلا فى رحاب المجتمع المدنى ومؤسساته كالتنقيات والجمعيات والنوادي والأحزاب السياسية، أى فى مؤسسات المجتمع المدنى التى تتخذ فى إطارها التعارضات الاجتماعىة صيغ ثقافية وأيدىولوجية وسياسية، وهذه المؤسسات تأطر التعارضات الاجتماعىة وتحولها إلى عامل توحيد بدل من كونها عامل تنافس وتذير (٨٤)، وهكذا فإن الديمقراطية كهيئة أساسية فى تجاوزية المجتمع المدنى تتطلب تصفية البنى والتشكيلات والعلاقات ما قبل القومية.

يمثل الإعلام ركيزة إضافية هامة لتجاوزية المجتمع المدنى، وذلك بمقتضى مساندة عملية الاتصال والتواصل، فغالباً لكل منظمة مدنية نشرتها الإخبارية الخاصة ونسبة منها الآن لها مواقع على شبكة الإنترنت، وهذه الفضاءات الإعلامية تقدم مواقع يجرى عليها ابتكار وتقديم خيرات جديده تناقش فيها

معان جيدة وتكتسب الشعبية وكما يؤكد رونالد جاكوبز في مقالة "الأعراق ووسائل الإعلام والمجتمع المدني": "فإن هذه المواقع تعد مصادر محتملة للتغير الاجتماعي. وتزيد في الوقت نفسه من احتمالات التفاعل السياسي بين الأطراف المختلفة" (٨٥).

إن تحقيق الانتشار عبر وسائل الإعلام الخيري الكبيرة، يمثل وسيلة هامة للمنظمات المدنية من أجل الوصول إلى المشاركة في صياغة السياسات العامة. إنه حين يبرز الإعلام كهيئة مستقلة حرة وبقطة، فإنه يلقي الضوء على القضايا والمهموم الكبرى الحقيقة، وعدا ذلك فالإعلام بطبيعته يتجاوز أو عبر قطري، وبذلك فهو يساعد في نشر الثقافة المدنية وقضايا المجتمع المدني، ويهيئ ثقافة العقل القطرية إلى قبول الآخر العربي بإظهار المهموم والقواسم المشتركة التي تجمع بين الأطراف المتعددة.

ثمة ركائز مجتمعية أخرى، تعمل كأدوات فاعلة في تنشيط تجاوزية المجتمع المدني، وتمثل هذه الركائز في مراكز الأبحاث والدراسات الجديدة، التي تعمل عن طريق عقد المؤتمرات والندوات وإصدار النشرات على وضع أرضية للتلاقي المستمر بين الأنا القطري والآخر العربي من أجل مناقشة قضايا عربية عامة ومشتركة وتكرس هذه العملية عن طريق المؤلفات "عبر القطرية" التي تقدمها هذه المراكز بحيث تقدم ضخاً معرفياً وفكرياً موجهاً إلى المجتمع العربي العام، متجاوزة في ذلك القضايا الضيقة للدولة القطرية، وبذلك تمثل المراكز البحثية الجادة جزءاً من العملية الإعلامية وعملية التشبيك المدنية.

وفي المستوى الواقعي، فإن ركائز التجاوزية للمجتمع المدني، تصبح ذات فاعلية عندما يتضخم المجتمع المدني ويصبح فاعلاً على امتداد المجتمع العربي، ولكن لابد من التوضيح. أن الدول العربية تتباين في نمو المجتمع المدني فيها، ومن حيث درجة السماح بوجود نشاط المنظمات المهنية والنقابية والأحزاب. ففي حين تقترب عدة بلدان عربية من تعددية حقيقة في نظمها السياسية - المغرب ولبنان ومصر والجزائر وتونس ثم الأردن - واليمن بدرجة أقل - تسير بلدان أخرى عربية على طريق التعددية - موريتانيا والصومال - وتوجد هذه المنظمات تحت سيطرة الدولة في سوريا والعراق وليبيا - وتعرض المنظمات لقيود شديدة بدرجات مختلفة في الكويت والسودان، ويحظر وجودها المستقل في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي (٨٦).

وحتى الوقت الراهن، يمكن التصريح بأن الدولة تمثل عقبة أساسية في تعطيل الفاعلية التجاوزية للمجتمع المدني، والمتبع لتاريخ العلاقة بين الدولة القطرية والمؤسسات المدنية يصل إلى حقائق ثابتة تؤكد أن الدولة القطرية قد عززت مواقعها ودورها وبنائها القطرية على حساب المجتمع المدني الشمولي وبناءه الوحودية (٨٧).

ليس المقصود أن يكون المجتمع المدني بديلاً للدولة، ولكن المطلوب أن تكون الدولة شرعية وممثلة للشعب وخاضعة للمحاسبة والمسائلة ، وكما يؤكد الحبيب الجنحاني، فإن " المجتمع المدني والدولة ليسا مفهومين متقابلين في نظرنا ، بل هما متلازمان متكاملان فلا يمكن أن ينهض المجتمع المدني ويؤدي رسالته في المناعة والتقدم من دون دولة قوية تقوم على مؤسسات دستورية ممثلة وتعمل على فرض القانون ، كمل أنه من الصعب أن نتصور دولة وطنية قوية يلتف حولها أغلبية المواطنين من دون مجتمع مدني يسندها" (٨٨).

إن استقلالية المجتمع المدني التي تمثل ركيزة هامة في تجاوزه لا يعني تهميش الدولة و إلا - كما يتساءل حليم بركات - : " كيف يمكن أن تهمش الدولة دون السقوط في خطر بروز العشائرية أو الطائفية، فهذا ما حدث تماماً في التجربة اللبنانية حين همشت الدولة وتركت الطوائف تأكل المجتمع من الداخل ولا تزال" (٨٩).

إن مفهوم المجتمع المدني " يتوجب أن ينصب على ذلك المجال المعرفي أو ذلك الميدان الذي يتناول المؤسسات والممارسات التي تقع بين مجال الأسرة ومجال الدولة " (٩٠)، وهذا الموقع يجعل المجتمع المدني في حالة " التضامن والتواصل الحر والفتوح " (٩١) ومن هنا ، يخطئ بعضهم إن المجتمع المدني هو مجتمع الفردية ، بل بالعكس إنه مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من التنظيم المهني ، الجمعياتي وهو مجتمع التسامح والحوار والاعتراف بالآخر واحترام الرأي المخالف والعلاقات فيه أفقية وليست رأسية (٩٢). ولا يمكن الإدعاء بأن الاستقلالية التي تجعل من المجتمع المدني تجاورياً ، هي متجانسة لكافة القطاعات المدنية أو أن المجتمع المدني بكافة قطاعاته مستقل تماماً عن الأسرة والدولة، ولكن ثمة مؤشرات مفيدة في تقدير درجة الاستقلالية وتحديدها . وتحديد استقلالية المجتمع المدني عن الدولة من خلال مايلي:

أولاً: نشأة المجتمع المدني: يجب أن تأتي المبادرة في التشكيل والبناء من دافعية الأفراد ومبادرتهم الذين لديهم رغبة في العمل الطوعي، فتدخل الدولة في الدافعية والمبادرة لتشكيل المؤسسات المدنية يغرقها في التبعية.

ثانياً: الاستقلال المالي: ويبدو ذلك من خلال تحديد مصادر تمويل المؤسسات المدنية ، وبذلك يظـهر إن كانت تتلقى جزءاً من تمويلها من الدولة أو بعض الجهات الخارجية أو التمويل الذاتي من العضوية أو التبرعات أو عوائد نشاطها الخدمي أو الإنتاجي وكلما كانت الدولة بعيدة عن الإمدادات المالية أو الموازنات الذاتية للمؤسسات المدنية كلما كانت مستقلة.

وفي هذا السياق لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن بعض مؤسسات المجتمع المدني تتلقى تمويلاً من جهات خارجية كالولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، مما يدعو إلى التحفظ حول

استقلاليتها المالية ، حيث تصبح هذه المؤسسات أدوات خطيرة تمتلكها الدول الغربية الداعمة لها ، وبذلك فهي لا تهدد الدولة فقط ، ولكن تهدد المجتمع كذلك ، وتبدو هذه الحالة واضحة وجلية في المؤسسات التي تقع على حواف المجتمع المدني كمراكز الدراسات التي تتلقى تمويلاً خارجياً مقابل اختيارها لموضوعات على درجة عالية من الحساسية والأهمية بالنسبة للمجتمع والدولة معاً كموضوعات التاريخ الاجتماعي ، والتعددية والديمقراطية ، والنخب السياسية... (٩٣).

ثالثاً: الاستقلال الإداري والتنظيمي : ويبدو ذلك في إدارة شؤون المؤسسة المدنية ، فكلما كانت ذاتية من الداخل وفقاً للتعليمات والقوانين التي تسير بموجبها ، وبعبداً عن تدخل الدولة وتعرضها ، فإن ذلك يجعل منها ذات استقلالية وحرية في تشكيل إنتاج ذاتها وإعادة بنائها باستمرار (٩٤).

هذه الأركان التي تمثل استقلالية المجتمع المدني عن الدولة ، تجعله كما يبدو حراً من أي قيود أو توجيهات ، ولكن بنفس الوقت متفاعل عن بعد. وكلما تحققت الأركان الثلاثة ، أو اقتربت من حالة الاستقلال النهائي كلما أصبحت الفرصة أكبر أمام المجتمع المدني ليكون أكثر تجاوزية وأكثر دينامية كآلية وسيطة بين المجتمع والدولة .

ومن ناحية أخرى ، فإنه من الممكن تحديد درجة استقلالية المؤسسات المدنية عن الأسرة والعائلة والعشيرة من خلال المؤشرات التالية:

أولاً: مدى تعبير المؤسسات المدنية عن قوى تكوينات فاعلة ومؤثرة في المجتمع ، وهذا يبدو من خلال النجاحات والتحقيقات التي تحرزها المؤسسات المدنية أمام المجتمع ، مما يدفع إلى إضفاء شرعية على عملها ووجودها

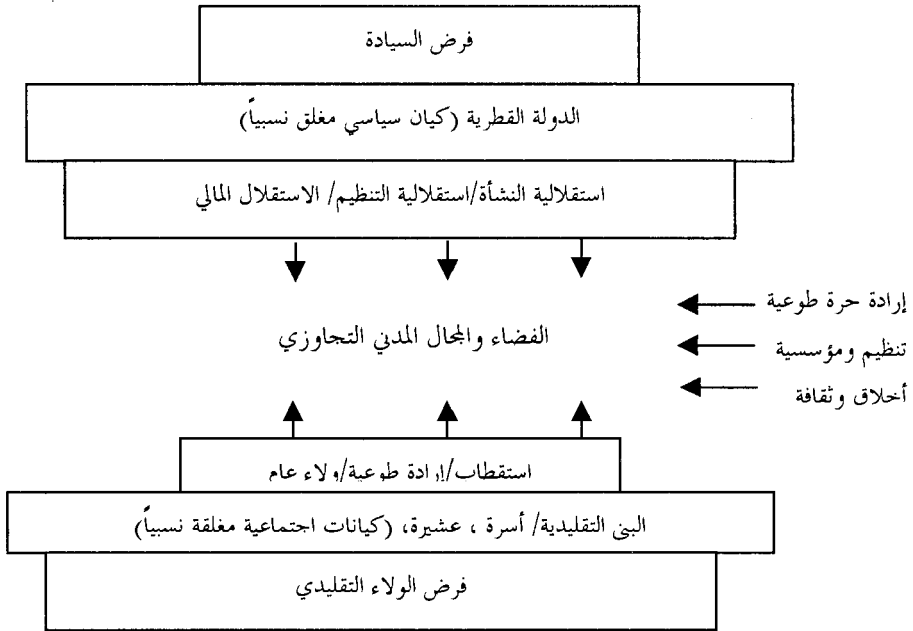
ثانياً: حجم العضوية ، وهو يتوقف إلى حد كبير على المؤشر السابق ، وذلك من حيث تشكيل قوى فاعلة ونشطة تلي حاجات الجماهير ، الأمر الذي يشجع الناس للإنتساب إليها ، وهنا لا بد من الوقوف على حقيقة أن الانتساب للمؤسسات المدنية يكون عادة على حساب العضوية في البنى والتشكيلات التقليدية ، وبذلك تنكمش حالة العضوية في المجتمع المدني كلما تقلص نفوذ البنى التقليدية ، وبذلك تنكمش حالة الانغلاق ، وتبدأ عملية التحرر والانعقاد وهي بمثابة مقومات جوهرية في تجاوزية المجتمع المدني.

ثالثاً: درجة الوعي بالانتماء : إن الانتماء للمؤسسات المدنية يأتي على حساب انتماءات سابقة ، وعملية إحلال الانتماء هذه بحاجة إلى " عقلانية الانتماء " (٩٥) ، وليس التقليد والمحاكاة مما يعمق التفاعل

والعمل مع الأهداف المرسومة ويضفي شرعية حقيقية على المؤسسات المدنية في المجتمع الاجتماعي ، وهذه الشرعية نابعة من إرادة الأفراد ، ووفقاً لمعايير إنجازية حديثة كالمهنة والتعليم(٩٦). وهكذا فإن عملية تأسيس مجتمع مدني "تجاوزي" مستقل ، تتوقف إلى حد كبير على ثقافة الحرية والإبداع والاعتناق ، فالديمقراطية التي تم وصفها من موضع سابق بأنها "تحرر" لا يمكن النظر إليها كمجرد نظام سياسي ، ولكن هي أسلوب حياة: "ينبغي أن يسط نطاقه على كل مجالات المجتمع وفي كل المؤسسات في المدرسة والمصنع والنقابة والحزب السياسي والنادي الفكري والمؤسسة الثقافية"(٩٧)، باختصار ، هي عملية تشيئية على الثقافة الديمقراطية منذ الصغر على أساس التربية والتعليم حتى يتكامل البناء السياسي والاقتصادي والفكري والثقافي والتربوي من أجل خلق الإنسان العربي الجديد المتحرر من كوابح عششت في خلال العقول(٩٨).

الشكل رقم(٣)

المجال المدني التجاوزي بين الأسرة والدولة



يقع المجتمع المدني بأركانه الأساسية (الإرادة الحرة والتنظيم والأخلاق المدنية) في المجال العام الفاصل بين الدولة التي تفرض سيادتها، والعشيرة التي تحاول فرض الولاء التقليدي على الأفراد ، وهذا الموقع أو الحيز المجالي الذي يتمتع به المجتمع المدني يجعله يتجاوزاً، يقفز وراء الحدود العائلية والقطرية .

خاتمة

لقد سعت الدراسة إلى إبراز الدور الذي يؤديه المجتمع المدني العربي في تجاوز الدولة القطرية وكسر الحواجز النفسية والاجتماعية المتكلسة عبر فترة زمنية متقدمة بين الجماهير العربية ، وذلك عن طريق الشبكة المدنية التي تصل مؤسسات المجتمع المدني ببعضها عن طريق مراكز مدنية كالاتحادات العربية مثلاً. وكشفت الدراسة عن ملامح الموقف الشرعي لظهور المجتمع المدني وحركته، الذي نشأ وأخذ بالتصاعد في الوقت الذي تناقصت فيه قدرات الدولة القطرية على إشباع حاجات الأفراد الأساسية لقطاع كبير من المجتمع وتناقص قدرتها على حماية سيادتها ، إن مثل هذا الموقف المرتك للدولة جعلها تقدم بعض التنازل للمجتمع المدني الذي أخذ يسد بعض الثغرات ويشبع الحاجات المستجدة للأفراد ، ومن أبرز مظاهر هذا التنازل اندفاع عدد من الدول العربية نحو " التحرر السياسي " أو التحول الديمقراطي كعملية تعرب عن موقف إرادي وليس قهري للدولة .

ولكن تبين أنه على الرغم من التنازل القهري للدولة بسماع تصاعد وفاعلية المجتمع المدني (نسبياً) ، إلا أنها قد ضمنت قدرتها على التدخل المباشر والإشراف عن قرب على تحركات المؤسسات المدنية ، وبذلك تبقى المجتمع المدني في هامش العمليات السياسية وتبقى هي الرابطة باستمرار في تبادلها مع المجتمع ، حتى لو تنازلت عن قدر بسيط من سيطرتها الكلية.

وعلى الرغم من هشاشة المجتمع المدني العربي ، فقد تبين أنه يحمل في بنيته مقومات أصلية تجعل منه يتجاوزياً بطبيعته، ومن أبرز مقومات تجاوزه أنه في وجوده بملا المجال العام بين الدولة القطرية المغلقة والأسرة والعشيرة المنكفئة على ذاتها وتنمي الولاء الخاص عند الأفراد. فالمجتمع المدني يكتسب عضويته بطريقة الاختيار العقلاني الإرادي والطوعي، وتنشأ مؤسساته على معايير وقواعد مؤسسية وموضوعية . وكذلك يتخذ من السلوك الأخلاقي (الديمقراطي) ركيزة أساسية مما يكرس لديه الإدارة السليمة للخلاف وقبول التنوع والاختلاف ، وبذلك فإن المجتمع المدني يرسخ قيم التسامح والحوار السلمي ويقدم العام على الخاص.

إن مقومات البنية المدنية وخصائصها ، قد أتاحت بمقتضاها للمجتمع المدني أن يتجاوز الدولة القطرية عن طريق " التشبيك المدني " على امتداد المجتمع العربي ، وقد تبين أن الشبكة المدنية بدأت توضح ملامح البنائية العربية التي تركز على الاتصال والتواصل وصدى المجتمع المدني العربي ، ومن هنا فإن حضوراً أوسع وفاعلية أكبر للمجتمع المدني قد تعمل على إعادة إنتاج الحس العربي العام المشترك والهوية

العربية وبذلك يوفر المجتمع المدني أرضية مواتية للوحدة الاجتماعية كمقدمة ضرورية للوحدة السياسية العربية.

إن فاعلية المجتمع المدني في تحقيق تجاوز الدولة القطرية ، وحضوره كقطاع فاعل ونشط داخل المجتمع يتوقف على مدى استقلاليته عن الدولة ، من حيث نشأته التي ينبغي أن تتم بعيداً عن تدخل الدولة وكذلك استقلاليته الإدارية والتنظيمية بحيث ينظم شؤونه بذاته، زيادة على استقلاليته المالية التي يمكن أن يحققها بعيداً عن الدولة كنتاج لنشاطاته أو دعم المجتمع . كما لا بد أن يستقل عن العشيرة ، وذلك بتحقيق استقطاب جماهيري على حساب البنية العشائرية ، ويتحقق هذا الأمر عندما يقدم المجتمع المدني مواقف عملية تقنع الجماهير الشعبية بضرورة وجوده وجدواه في الحياة العملية.

الهوامش

١. بخصوص المظاهر وبحريات الأحداث الدالة على تفاقم حالة التفتت والتجزئة ، انظر، المشهد الثالث من مشاهد العلاقة بين المجتمع والدولة في الوطن العربي ، سعد الدين إبراهيم ، المجتمع والدولة في الوطن العربي، ط١، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، ١٩٨٨.
٢. قري ، بحجت ، وافدة متغربة ولكنها باقية ، تناقضات الدولة العربية القطرية: المستقبل العربي، العدد (١٠٥) تشرين الثاني نوفمبر ، ١٩٧٠، ص٤٢.
٣. الفشل المعمم generalized Failure إشارة إلى إخفاق الدولة القطرية وتعثرها في مستويات وأنساق مختلفة فعلى الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري توجد حالة تبعية وخضوع وإذعان ، وتدني مستويات المعيشة وتفاقم الفقر ، وعلى الصعيد الاجتماعي أفلحت في بعث حالة الاغتراب عند الأفراد وتضييق أفق الولاء والانتماء وتمزق الهوية العربية وتقطيع العلاقات الاجتماعية.
٤. إبراهيم ، حسنين توفيق، الدولة القطرية في الوطن العربي ، الأزمة البنائية وضرورة الإصلاح ، الفكر العربي، عدد ٩١، ١٩٩٨، ص٨-٩.
٥. المرجع السابق ، ص٨.
٦. الطروحات التجاوزية، إشارة إلى كافة الكتابات التي تعرضت لموضوع الوحدة العربية أو الاندماج العربي أو الاتفاقات العربية المشتركة ، كحالات تتجاوز حدود الدوائر القطرية المغلقة.
٧. مثل هذا الإسقاط له مبرراته الواقعية المشاهدة، فحتى المثقفين العرب والأكاديميين يعيشون حالة الاغتراب ذاتها التي تعيشها الجماهير الشعبية ، وهم باعتبارهم أدوات تعبيرية طليعية تقدمية واعية، لا يقدمون الدور المفترض في تجاوز القطرية فكراً وعملاً . بل هم مغرقون في التبعية ومستهلكون في الهوموم الوطنية القطرية .
٨. الوحدة السياسية الحقيقية ، هي التي تأتي كمرحلة لاحقة للوحدة الاجتماعية التي تتشكل بدافعيه الجماهير الشعبية ، وهي بذلك وحدة يتحقق لها الديمومة والاستمرار ولا تقبل الانفصال ، لأن قاعدتها نشطة وعريضة. أما الوحدة التي قد تتحقق بدافعيه النخب السياسية فهي تبدو معلقة في فراغ وتخضع باستمرار لمستويات الرضا والأمزجة النخبوية والقيادية.

٩. انظر : بهذا الخصوص . الآن سوينجوود، تاريخ النظرية في علم الاجتماع ، ترجمة السيد عبدالعلطي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٦، ص٢٥٨.
 ١٠. للإطلاع على عينة من هذه الدراسات انظر، مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٧، العدد ٣، ١٩٩٩، حيث تضم خمس مقالات حول المجتمع المدني تعاملت معه سياسياً ومفاهيمياً.
 ١١. يعقوب ، محمد حافظ، في الديمقراطية والمجتمع المدني، أبواب، العدد ١٣، ١٩٩٧، ص٤٧.
 ١٢. شويدلر جيليان، المجتمع المدني ودراسة السياسية في الشرق الأوسط، ترجمة صادق عودة، دار سندباد، عمان، ١٩٩٧، ص٣٤.
 ١٣. سلام ، محمد شكري، بعض معوقات المجتمع المدني في التجربة العربية ، أبواب ، العدد ١٦، ١٩٩٨، ص٧٨.
 ١٤. شويدلر جيليان ، المجتمع المدني ودراسة السياسة في الشرق الأوسط، المرجع السابق، ص٣٦.
 ١٥. اللاتوازن يمثل أحد مفاهيم نظرية: " التبادل والقوة في الحياة الاجتماعية" ويتضمن مفهومين أساسيين: اللاتوازن السليبي ويشير إلى حالة الاستغلال المتطرفة واللاتوازن الإيجابي، ويشير إلى حالة عدالة أو عدالة زائدة ، وفي الحالتين يشير اللاتوازن إلى التفاصل في القوة الذي يرافق عملية التبادل باستمرار ، انظر
- peter Blau, Exchange and power in social life, John wily & sons inc, 1964, p228
١٦. انظر : إبراهيم، سعد الدين ، المجتمع والدولة في الوطن العربي، المرجع السابق، ص١٨٤.
 ١٧. المرجع السابق، ص١٨٤.
 ١٨. الشاعر، جمال، القطرية العربية تقوم على أساس سيادة الحاكم الفرد، سلسلة دراسات الوطن العربي، الدولة القطرية وإمكانية قيام دولة الوحدة العربية ، فهد الفانك محرراً ، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٨٩، ص٧٥-٧٦.
 ١٩. إبراهيم، حسنين توفيق، الدولة القطرية في الوطن العربي ، الأزمة البنائية وضرورة الإصلاح ، مرجع سابق، ص٢٠.
 ٢٠. المرجع السابق، ص٢١.

٢١. هلال ، جميل، الدولة والديمقراطية، ط١، مؤسسة مواطن، رام الله، ١٩٩٦، ص٩٤.
٢٢. المدني، توفيق ، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، منشورات إتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٧، ص٨٥٧.
٢٣. مرسى، فؤاد ، الدولة القطرية: نقاط ضعفها ومبررات صمودها ، سلسلة دراسات الوطن العربي، الدولة القطرية وإمكانيات قيام دولة الوحدة العربية، فهد الفانك محرراً ، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٨٩، ص٩٧.
٢٤. انظر : لمزيد من التفاصيل ، بلقريز ، عبدالله ، الدولة والسلطة الأيديولوجيا، نحو إعادة نظر مفهومية وسياسية ، المستقبل العربي، العدد٦٧، ١٩٩٣، ص٦٧.
٢٥. Dowse,Robert and John Huges, Political Socioogy,John wiley and, sons LTD,1972,P.214
٢٦. انظر بهذا الخصوص : عدلي، هويدا، دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة قضايا المجتمع المدني، مركز الأردن الجديد للدراسات، أيار/مايو، حزيران، يونيو، عمان ، الأردن، ٢٠٠١، ص١٩-٢٠.
٢٧. إبراهيم سعد الدين ، المجتمع المدني في الوطن العربي، المرجع السابق، ص٣٥٨-٣٥٩.
٢٨. شويدلر جيليان ، المجتمع المدني ودراسة السياسة في الشرق الأوسط، المرجع السابق، ص٣٦.
٢٩. المرجع السابق، ص٣٦.
٣٠. الغلmani ، سليم، المجتمع المدني ومتطلباته، المجلة العربية لحقوق الإنسان، العدد٣، المجلد٣، ١٩٩٦، ص٩٢.
٣١. انظر على سبيل المثال: سالم، محمد شكري، بعض مقومات المجتمع المدني في التجربة العربية ، أبواب، العدد١٦، ١٩٩٨، ص٧٦.
٣٢. لمزيد من التفصيل حول الموجة الثالثة للديمقراطية وارتباطها بالمجتمع المدني، انظر، مقدمة سعد الدين إبراهيم ، لكتاب مصطفى حمارة، الأردن، سلسلة مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز ابن خلدون، القاهرة، ١٩٩٥.

٣٣. نورثون، أوغست ريتشارد، المجتمع المدني والأنظمة السلطوية، ترجمة رعد حافظ سالم، قضايا المجتمع المدني، مركز الأردن للدراسات، عمان، الأردن، ٢٠٠١، ص ٢٤.
٣٤. المرجع السابق، ص ٢٤.
٣٥. دراسي مجيل ورفيقه، مجتمع مدني عالمي في الطريق إلى الظهور، سيفيكوس، مواطنون. دعم المجتمع المدني في العالم، ترجمة أحمد هيكمل ورفاقه، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٦.
٣٦. بركات، حلیم، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٩٢٤.
٣٧. من هذه الكتابات، انظر: ظاهر مسعود، المجتمع المدني والدولة في المشرق العربي، ندوة فكرية، المجتمع المدني في الوطن العربي، ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص ٤١٢.
٣٨. المرجع السابق، ص ٤١٢.
٣٩. شرويدر جرهارد، المجتمع المدني، إعادة أدوار الدولة والمجتمع، ترجمة باتر وردم، قضايا المجتمع المدني، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، الأردن، ٢٠٠١، ص ٢٩.
٤٠. أبو حلاوة، كريم، إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، عالم الفكر، المجلد (٢٧)، العدد (٣)، ١٩٩٩، ص ١٢.
٤١. أيوبي، نزيه، تضخيم الدولة العربية، السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة هبة رؤوف، المستقبل العربي، العدد ٢١٤، السنة، ١٩٩٦، ص ١٤٠.
٤٢. انظر هلال جميل الدولة والديمقراطية، مرجع سابق، ص ٤١.
٤٣. إبراهيم، سعد الدين، المجتمع والدولة في الوطن العربي، المرجع السابق، ص ٢٢٩.
٤٤. البيذانية من المفاهيم المركزية المستخدمة في النظرية الظاهرانية في علم الاجتماع، ويعود الفضل في نحت هذا المفهوم لعالم الاجتماع إلفرد شوتز في عمله الأساسي: "البناء ذو المعنى للحياة الاجتماعية" لمزيد من التفصيل بهذا الشأن، انظر: زاتيلن، ارفيج، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ترجمة محمود عودة ورفيقه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٣، ص ٢٨٦.

٤٥. المرجع السابق، ص ٢٨٦.
٤٦. Bates, Christopher, Sociology: An itroduction, Third Edition, Holt Rinehart and winston, INC, 1991, P. 108.
٤٧. دراسي مجيل ورفيقه، مجتمع مدني عالمي في الطريق إلى الظهور، سيفيكوس، مواطنون، مرجع سلبق، ص ٣١.
٤٨. كاهون ، كريغ ، المجتمع المدني والمجال العام، المرجع السابق، ص ١٢.
٤٩. الحس العام المشترك، من مفاهيم النظرية الظاهراتيه، وهو نتيجة مترتبة على البيئذاتية، ويؤكد بشكل محدد على أن العالم الذي نعيش فيه ملك لنا وللآخرين من حولنا، وبذلك هو أداة تفسيرية هامة في عمليات التوحد والتضامن .
٥٠. كاهون ، كريغ، المجتمع المدني والمجال العام، سلسلة المجتمع المدني والحياة السياسية الأردنية ، ترجمة جورج مصلح، مركز الأردن الجديد للدراسات ،عمان ، الأردن، ١٩٩٦، ص ١٦.
٥١. بركات، حلیم، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات، المرجع السابق، ص ١٣٤.
٥٢. شويدلر، جيليان، المجتمع المدني ودراسة السياسة في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٣٧.
٥٣. قنديل، أماني، تطور المجتمع المدني في مصر ، عالم الفكر، المجلد (٢٧) ، العدد (٣)، ١٩٩٩، ص ١٠١.
٥٤. جوها، رانيا جيت، في الامبراطورية... لا أشعر أنني في الوطن، ترجمة شهيرة العالم، الثقافة العالمية، العدد (٩٤)، مايو، يونيو، ١٩٩٩، ص ١٤٨.
٥٥. بشارة، عزمي، المجتمع المدني: دراسة نقدية مع إشارة إلى المجتمع المدني العربي، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ١٩٩٨، ص ١٤٨.
٥٦. بركات، حلیم، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات، المرجع السابق، ص ٩٤٥.
٥٧. المرجع السابق، ص ١٨.

٥٨. المرجع السابق، ص١٢.
٥٩. فولي ومايكل ورفيقة ، مفارقات المجتمع المدني، ترجمة محمد إسماعيل علي، الثقافة العالمية ، العدد ٨٦، يناير فبراير، ١٩٩٨، ص١٦.
٦٠. الأنصاري، محمد جابر، الوعي المتنس بالدولة القطرية ، جذوره في الفصام السياسي ، بين الواقع والمثال في التاريخ العربي الإسلامي، المستقبل العربي، السنة ١٦، العدد ١٧٣، تموز ١٩٩٣، ص١٤.
٦١. بخصوص مفهوم الكتله المرصوة من الأرض، انظر محمد جابر الأنصاري، نحو تفسير جديد لظاهرة التجزئة العربية، الدولة القطرية مرحلة إقطاعية مؤجلة في عصر الرأسمالية العالمية والسيادات الدولية، المستقبل العربي، السنة الخامسة عشرة، العدد ١٦٨، شباط، فبراير ١٩٩٣، ص٩.
٦٢. شتراير، جوزيف، الأصول الوسيطة، للدولة الحديثة، ترجمة محمد عيتاني، دار التنوير، بيروت، ١٩٨٢، ص٩.
٦٣. فولي، ومايكل ورفيقه، مفارقات المجتمع المدني، المرجع السابق، ص١٠.
٦٤. Till, John Van, Building Social Capital and Creating Civil Society, winter 2001, Mondaynight, Lecture series.
- انظر : www.pendlehill.org/rontil.htm, p.12.
٦٥. فولي، ومايكل ورفيقه، مفارقات المجتمع المدني، المرجع السابق، ص٩-١٠.
٦٦. انظر على سبيل المثال: أحمد الأمين، إعادة بناء العقلية العربية، مقدمات من أجل بناء المجتمع المدني وإقامة الديمقراطية ، دراسات عربية، المجلد ٣٥، العدد ٢٢١، الصفحات ٢-١٢، السنة ١٩٩٨، ص١٢.
٦٧. بركات، حليم، الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في سبيل إغناء التجربة العربية، ط١، مواطن، رام الله، ١٩٩٥، ص١٠١.
٦٨. ED BroadBENT, Volunteers and civil society: key Elements of a strong Democracy, Winter 1999/[http:// www.impact.bc.ca/pdfa/volunteers](http://www.impact.bc.ca/pdfa/volunteers).
٦٩. انظر : وسيم مزيك، المجتمع المدني والوطن الضائع، أبواب،/ العدد ١٣، ١٩٩٧، ص٧٧.

٧٠. الغلماي ، سليم، المجتمع المدني ومتطلباته، المحلة العربية لحقوق الإنسان، العدد ١٣، ١٩٩٧، ص٧٧.
٧١. إبراهيم ، سعد الدين، المجتمع والدولة في الوطن العربي ، المرجع السابق، ص٥٨.
٧٢. غليون ، برهان، الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين، تحديات كبيرة وهم صغيرة، محاضرة أقيمت في جامعة نواكشوط في موريتانيا خلال شهر شباط / فبراير ١٩٩٨، ص٢٧.
٧٣. الولاءات الانكفائية : تتمثل في الولاءات التي تكسر الانغلاق والانفكاء على الذات في دوائر ضيقة كالولاء للعائلة والولاء للدولة القطرية ويقابلها الولاءات الانعتاقية التحررية.
٧٤. انظر لمزيد من الاطلاع ، تحليل تاريخي حول السلطات المحلية والعصبيات، يؤكد الطابع التاريخي العام لسلطة الأسرة والعشيرة في المجال العربي: وجه كوثرائي، السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٨٨، ص٦٠-٦٧.
٧٥. الأنصاري ، محمد جابر، الوعي المتلبس بالدولة القطرية ، جذوره في الفصام السياسي بين الوقع والمثال في التاريخ العربي، المرجع السابق، ص٤٤.
٧٦. مزيك، وسيم، المجتمع المدني والوطن الضائع، المرجع السابق، ص١٧.
٧٧. إبراهيم ، سعد الدين، سلسلة مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، انظر مصطفى حمارة، الأردن، مركز بن خلدون، القاهرة، ١٩٩٥، ص٥.
٧٨. المرجع السابق، ص٥-٦.
٧٩. قنديل ، أماني، تطور المجتمع المدني في مصر، المرجع السابق، ص٩٨.
٨٠. المدني ، توفيق ، المجتمع المدني والدولة السياسية، اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٧، ص٨٥٣.
٨١. دراسي مجيل، ورفيقه مجتمع مدني عالمي في الطريق إلى الظهور، مرجع السابق، ص٣٢.
٨٢. المرجع السابق، ص٣٢.
٨٣. المدني ، توفيق، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، المرجع السابق ، ص٨٦٣.
٨٤. المرجع السابق، ص٨٦٣.

٨٥. جاكوبز.ن.رونالد، الأعراق ووسائل الإعلام والمجتمع المدني، ترجمة بدر الرفاعي، الثقافة العالمية، العدد ١٠٠، مايو/ يونيو، ٢٠٠٠، ص٥٢.
٨٦. ظاهر، مسعود، المجتمع المدني والدولة في المشرق العربي، ندوة فكرية : المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٢، ص٦٤٨.
٨٧. المرجع السابق، ص٤٠٩.
٨٨. الجنحاني ، الحبيب ، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة ، عالم الفكر، المجلد السابع والعشرون، العدد الثالث، ١٩٩٩، ص٣٥.
٨٩. بركات، حلیم، المجتمع المدني في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات ، مرجع سابق، ص٩٢٦.
٩٠. كومار، كريشان، حول مصطلح المجتمع المدني ، مذكرة إضافية عن مفهوم المجتمع المدني وميادينه ، ترجمة عدنان جرجس ، الثقافة العالمية ، العدد ١٠٧، السنة ٢٠٠١، ص٣٨.
٩١. المرجع السابق، ص٣٦.
٩٢. الجنحاني ، الحبيب ، مرجع سابق ، ص٣٦.
٩٣. انظر بهذا الخصوص مثلاً، وليد عبد الحي علاقة السياسية الخارجية الأمريكية بالتحويلات الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد ٢٦٧، أيار، ٢٠٠١.
٩٤. إبراهيم، حسنين توفيق، بناء المجتمع المدني ،(المؤشرات الكمية والكيفية) ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط١، مركز دارسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٢، ص٤.
٩٥. عقلانية الانتماء : تقابل الانتماءات الإرثية واللاإرادية أو الآلية حيث تتخلل عملية الانتماء طاقة ذهنية تتضمن حسابات الكلفة و المصلحية من وراء الانتماء كالانتماء لحزب سياسي مثلاً.
٩٦. المرجع السابق، ص٤.
٩٧. ياسين، السيد، الأزمة الثقافية ومستقبل المجتمع المدني ، ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مرجع سابق، ص٨٠٢.
٩٨. بن عثمان، حاتم، العمولة والثقافة، ط١، دار الفارس، عمان ، ١٩٩٩، ص٨٩.